

محمد حسنين هيكل أزمة العرب ومستقبلهم

المقدمة

هذه "محاضرة" قلتها في باريس يوم الخميس ٧ ديسمبر ١٩٩٥، أمام جمهور كبير تجمع في قاعة المؤتمرات في متحف "جيميه" بحى "إيينا" في العاصمة الفرنسية. وقد ضم اللقاء صفة من المهتمين بالشأن العربي العام جاءوا - كراما منفضلين - من أطراف فرنسا ومن عواصم أوروبية متعددة. وموضوع المحاضرة كما يرى قارئ هذه الصفحات بحر واسع مفتوح للعوام ومفتوح للغرق أيضاً. والحقيقة أن اختياره جاء مغامرة غير محسوبة. فحين زارني الصديق الدكتور "عبد الحميد الأحذب" يؤكد لي الدعوة كي أتكلم في باريس، ويطلب عنوان ما أنوي أن أتحدث فيه، كان طلبه أن أعطيه إشارة تُطبع على بطاقات الدعوة لحضور اللقاء. وكان الوقت مبكراً... شهورا قبل الموعد المحدد. ولم تكن هناك فرصة لإطالة التفكير. وآثرت أن أختار عنوانا فضفاضاً رحباً يسمح لي أن أقول أي شيء عندما يحل الاستحقاق ويגיע اليوم المحدد.

وعندما وصلت إلى يدي بطاقة الدعوة، وفيها ذلك العنوان الذي اخترته على عجل، وجدت نفسي أمام مأزق حقيقي. فكلمات العنوان نهائية أمسكت بها الحروف، وموضوعه - كما قلت - بحر هائج متلاطم الأمواج. وحاولت جهدي بين البحر والأفق، وكلاهما بعرض السماء، وطالت المسافة عما قدرت، وعما تسمح به الظروف عادة في محاضرة. ووقفت حائراً أمام معضلة خلقتها لنفسي بنفسى. ولم أجد حلاً في النهاية إلا أن أقوم بعرض للموضوع أمام السامعين في باريس، ثم أترك نصه الكامل لصفحات كتيب يحمله غلافه إلى القارئ ممن يهمهم موضوعه إذا تكرم أحد منهم وشاء. وذلك ما فعلته آملاً أن تكون حوارات باريس داعية إلى حوارات متصلة به هنا في القاهرة وفي غيرها من عواصم الأمة العربية في ظروف لم يعد فيها أمامنا غير أن نحاور أنفسنا ونحاور الظروف، ونجرب إذا استطعنا أن نقنع غيرنا بقبول فكرة وضرورة الحوار. ولعل وعسى!

محمد حسنين هيكل

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أقدم احترامي لاهتمامكم بمناقشة أحوال العالم العربي في ظروف هنا قد تغرى بالنسيان، وأحوال هناك قد تشفى من الحنين للأوطان. وتلك في حد ذاتها إشارة تومئ إلى أمل. من هنا، رجائي أن تقبلوا منى - وفي هذه اللحظة المبكرة - اعترافي بأنني لم أجد إلى هذا اللقاء لأتكلّم، وإنما جنّت لأسمع وأتعلّم، أحاور وأنفهم.

وبدون مجاملة لكم أو تواضع من جانبي فاعتقادي أنكم، في هذه المدينة الباهرة، لستم في حاجة إلى زائر من جنوب البحر الأبيض يفيض أمامكم سرا استعصى عليكم أمره في شأن أزمة العرب ومستقبلهم. فأنتم هنا في قلب عالم من المعرفة والفكر تعودنا أن نطل عليه ونصغي إليه منذ تلك الرحلة المدهشة التي قام بها ذلك الأزهرى العظيم الشيخ "رفاعة رافع الطهطاوي" وعاد منها بكتابه الشهير "تخليص الإبريز في تلخيص باريز". وكان الكتاب دعوة شبه صريحة إلى شرط تحتاج إليه الأمم والشعوب في يقظتها وهو شجاعة الشك والجسارة على مراجعة المنقول والمحفوظ، مما عطل العقل العربي وحبس حركته وفعله!

أنتم في هذه المدينة الباهرة — أيضاً — قرب ذاكرة حية تحكي لكم عن تجارب قريبة الشبه بما يشغلنا هذه الليلة وهو مجال "الأزمة والمستقبل". فقد كانت باريس تحتفل أخيراً — وبعد مرور خمسين سنة على إنتهاء الحرب العالمية الثانية — باستعادة تجربة تحمل بعض الملاحم من الأزمة العربية الراهنة.

في يوم من الأيام سنة ١٩٤٠ شقت جحافل النازي طريقها إلى هذه المدينة ومشت أرتالهم المدرعة نشوانة تحت قوس النصر القريب من هنا، وكان صوت دعاة الرضوخ للقوة الغالبة من إيقاع تتردد أصداء له في العالم العربي الآن:

مثل: "إن العدو كان أسبق منا في تقدمه العلمي وفي تنظيمه الصناعي وفي سلاحه العسكري".

ومثل: "إن العالم تركنا وحدنا لمصيرنا، ولم يكن أمامنا حل آخر".

ومثل "إن الحلفاء الذين كانوا معنا تخلّوا عنا، ولهذا جرى اختراق خطوطنا وتطويقها".

ومثل: "إن الأحداث داهمتنا ولم تترك لنا بدائل أو خيارات متاحة".

ومثل: "إن الواقع يفرض أحكامه، ومن ثم فإن الواقعية أدعى للسلامة من المكابرة".

ومثل: "إن أعداءنا شركاء في تحالف دولي مهيم، وما دمنا لا نستطيع مقاومتهم، فالأفضل أن نلتحق بهم".

ومثل: " إن شعوبنا سئمت طول الحروب وتكاليفها الباهظة في الدم والموارد".

وهكذا، فإنه بين انبهار بالعدو مبالغ في غلوه، وضياح بالثقة في النفس مبالغ في رخصه، كان الجو مهياً، وساعده — كما حدث عندنا — أن بعض الذين كانوا ضمن الأبطال في يوم سابق كالماريـشال "بيتان"، تقدموا مبشرين بالرضوخ في يوم لاحق.

على أن ذاكرة باريس تحكي لنا أن فرنسا وجدت لحظة الأزمة رجلاً استطاع أن يجعل من إرادته رمزاً لإرادة الوطن، ومن حضوره بديلاً عن غياب شعبه، ومن تمسكه وإصراره — غير المعقول أحياناً — إنشاءً جديداً لسلطة دولة غير تلك التي رضيت بالهزيمة وتعایشت معها في "فيشي"! .

وإذن ، فهذا البلد الذي اختاركم واخترتموه — فيه الكفاية، بموارده وتجاربه، عن زائر من جنوب البحر الأبيض يتحدث أمامكم عن الأزمة والمستقبل.

وبالطبع، فكلنا يدرك أن عجلة الزمن دارت دورة كاملة.

* من ناحية، فإن عصر البراءة الذي أطلق فيه الشيخ "رفاعة" نداءه إلى شجاعة الشك مضى عليه أكثر من قرن ونصف قرن. وفي هذه المساحة من الزمن لم تصل شجاعة الشك إلى مشارف الحقيقة، ولعلها اقتربت مرات ثم اختلطت عليها المسالك، وربما أن النور ومض في نهاية نفق ثم ظهر أن مخرج النفق وراء هذه الومضة وليس أمامها!

وبعد قرن ونصف قرن من الزمان فالظاهر أن "الإبريز" الذي استخلصه الشيخ "رفاعة" من تلخيص "باريس"،

ضاع في رمال الصحراء أو طمى الأنهار أو أمواج الخلجان والبحار المبسوطة على رقعة الخريطة العربية!

* من ناحية أخرى، فإن ذاكرة "باريس" فيما تحكيه لنا عن دور رجل واحد ليست مرشداً كافياً بالنسبة لحالة الأزمة العربية. وسبب ذلك اختلاف الظروف، وبينها أن "شارل ديغول" رغم البعد عن الأرض والشعب — لاجئاً في لندن أو في الجزائر — اعتمد على حقيقة أن فرنسا — حتى بهزيمة يونيو ١٩٤٠ — كانت بلداً اجتاز المراحل الحرجة من تجربة التنوير الفكري والتقدم الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والرشد السياسي، وبالتالي فأزمته يمكن

أن تكون عارضة، في حين أن أزمة العرب معقدة تتداخل وتتشابك وتتفاعل فيها الأسباب موروثية ومحدثة، ظاهرة وخفية، خارجية وداخلية.

إن هذه الإشارة إلى الخارج والداخل تقود إلى زاوية أقترح أن نتمهل عندها، ذلك أنه يصعب الحديث عن أزمة العرب ومستقبلهم دون فحص لدور العامل الخارجي في صنعها، ووضعه جنباً إلى جنب مع العامل الداخلي.

لأن كلا العاملين فاعل فيها، وكلا العاملين واصل إلى العمق من تراكماتها:

كلاهما: الخارج والداخل، بطل في القصة. ولكل قصة إنسانية بطلان على الأقل، والأسطورة وحدها تحتل بطلا واحداً.

أعني أن هناك باستمرار وفي كل تجربة إنسانية جانبين للحقيقة على الأقل. وفي تجربة العرب الحديثة تتجلى هذه الثنائية في:

* جانب أن العرب عاشوا ويعيشون في موقع جغرافي ومحيط حضاري أرادت القوى الغالبة باستمرار أن تسيطر عليهما، ثم استجد عنصر الموارد الاقتصادية مما استوجب الإلحاح على السيطرة وإلى درجة القتل إذا كان لازماً.

* وجانب ثان، هو أن العرب تعاملوا مع أقدارهم على مستوى أدنى بكثير مما كان في قدرتهم. والنتيجة أنهم بما فعلوه وبما لم يفعلوه وصلوا بأنفسهم إلى حالة وحافة الانتحار، وأحياناً بدون لزوم.

وإذا نحن تغافلنا عن مجيء الآخرين — مرات — إلينا مستعدين للقتل فنحن نتهرب من الحق... ومن الجغرافياً.

وإذا نحن تغافلنا عن وصولنا — مرات — بأقدامنا إلى حافة الانتحار فنحن نهرب من المسؤولية... ومن التاريخ.

ونسمع بعض الأحيان رأياً يتهم أي تنبيه إلى دور العامل الخارجي في الأزمة العربية بأنه "غرام" بنظرية المؤامرة. وهذا اتهام يمكن تفهمه، ويمكن رده — بالنسبة لبعض القائلين به — إلى غيرة وحمية تلح على حساب النفس قبل حساب الآخرين.

لكن الوقائع التاريخية المشهودة يستحيل إنكارها. وقد نريح أنفسنا — وغيرنا — بالاستغناء عن وصف المؤامرة

في تشخيصنا لدور العامل الخارجي، ومن ثم نسميه بوصفه المباشر كصراع مصالح، وصراع إرادات، وصراع

قوى لها مطالبها، وهي تعتمد الغزو وسيلة للتسلط وقد زحفت إليه ابتداء من جيوش "الإسكندر" إلى جيوش

"نابليون"، وجيوش أخرى بعد "الإسكندر" وبعد "نابليون"!

* * *

وأستأذنكم أن نتوقف أمام أربعة مشاهد — ظهر فيها فعل العامل الخارجي — وهي مشاهد أحسبها فارقة في

التاريخ العربي الحديث وباعتبار أن حملة "نابليون" على مصر هي البداية المتفق عليها لهذا التاريخ الحديث. وإذا

ظهر من الانطباع الأول أن المشاهد الأربعة مصرية، فقد يرجح من نظرة ثانية — متأنية — أنها في صميمها

عربية:

١ — المشهد الأول، هو مشروع "محمد علي" لبناء دولة عصرية في مصر والشام. وقد ضرب مشروع "محمد

علي" بواسطة تحالف بين القوى الأوروبية الكبرى المعارضة لقيام دولة عربية قادرة تحكم في مصر والشام أو

تجدد شباب الخلافة في إستانبول، وهكذا جرى تحطيم أسطول "محمد علي" وتمزيق جيشه، مما اضطره إلى توقيع

معاهدة لندن ١٨٤٠ .

أي أن الضربة كانت بقوة السلاح.

٢ - المشهد الثاني، هو المشروع التنويري لعصر "إسماعيل" في مصر. وكان ذلك هو العصر الذي تبدت فيه بشائر التعليم، وبشائر العمران، وبشائر الاهتمام بالفنون، وبشائر إنشاء صحافة عربية. وقد انتهى هذا المشروع التنويري بالغزو البريطاني سنة ١٨٨٢ .

أي أن الضربة كانت بقوة السلاح مرة ثانية.

٣ - المشهد الثالث، هو التجربة شبه الليبرالية التي أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ في مصر، وبصرف النظر عن الظروف والملابسات فإن هذه التجربة بدأ ضربها بكتيبة دبابات بريطانية أحاطت بقصر عابدين وأرغمت ملك مصر يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ على تكليف رئيس وزراء معين بتشكيل الوزارة. ومع أن هذا الرئيس كان بالفعل زعيم الأغلبية المحرومة معظم الوقت من حقها في الحكم - فإن أحداً لا يستطيع تجاهل أن التكليف الوزاري صدر بإملاء مدفع دبابة!

ثم جاءت الضربة القاضية لهذه التجربة شبه الليبرالية عندما أقيمت دولة إسرائيل، ومن ثم، أصبح التهديد الخارجي خطراً مستوطناً ومقيماً وسط العالم العربي، وليس مجرد أساطيل تظهر في البحر أو جيوشاً تغزو من البر.

وكانت الضربة بقوة السلاح مرة ثالثة.

٤ - أما المشهد الرابع، فهو المشروع القومي لـ "جمال عبد الناصر" بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. وكان هذا المشروع محاولة طموحة لوضع مصر وبقية الأمة العربية على مداخل عصر جديد أعقب الحرب العالمية الثانية، واستجابة في الوقت نفسه، لدواعي وضروقات أمن مكشوف ومعرض أمام تهديد ومستوطن ومقيم. لكن هذه المحاولة تعرضت لسبق الإصرار والترصد ثلاث مرات: في السويس سنة ١٩٥٦، وفي دمشق سنة ١٩٦١، وتكرر سبق الإصرار والترصد مرة ثالثة وبنجاح سنة ١٩٦٧ . وكان الجرح غائراً.

أي أنها للمرة الرابعة ضربة بقوة السلاح.

ولنقل إن هذه كلها لم تكن مؤامرات بالمعنى الدارج والشائع، لكننا لا نستطيع أن ننكر أنها كانت مصالح وإرادات وقوى تدخلت مباشرة، وبالسلاح.

كذلك، فلا بد أن نفر بأن هذه كلها لم تكن مصادفات، لأن العقل يعلمنا - حين تتكرر الظواهر - أن في الأمر ما هو أكثر من المصادفة.

وقد يدور في هواجسنا - أو في هواجس بعضنا على الأقل - أنه من العسير أن نرد إلى المصادفات وحدها واقع أن هناك تسوية وجردا للحسابات القديمة والمستجدة تتم الآن في المنطقة العربية، بينما كل دولها تقريبا من مصر إلى سوريا، ومن العراق إلى الجزائر، ومن السودان إلى لبنان، ومن ليبيا إلى اليمن، ومن تونس إلى الأردن، ومن الخليج إلى فلسطين - غائبة، فيها الضعيف أو الخائف، وفيها المضروب أو المحاصر، وفيها المفتوح المكشوف للتهديد أو للابتزاز.

وإذا أصر بعضنا على رد الواقع العربي الراهن إلى المصادفات، إذن فإن قانون الصدفة خلق على مقياس العرب وعلى حجمهم رغم اختلاف الظروف والعصور والرجال، وذلك تعسف يظلم المنطق، كما يظلم العرب!

* * *

وهنا نعود بالتفصيل إلى الجانب الآخر للحقيقة وهو فعل العامل الذاتي في الأزمة العربية الراهنة:

١ – إن مشروع "محمد علي" مشى بقدميه إلى الحافة الخطرة حين عجز عن التنبه إلى أن الدولة العصرية ليست مجرد جيش، ذلك أن الدولة تستطيع أن تقيم جيشاً ولكن الجيش لا يستطيع أن يقيم دولة عصرية. والشاهد أن الدولة العصرية والجيش العصري، محصلة موارد وقدرات شعب، وشرعية حكم، واستتارة فكر، وتوازن طبقات، وإدراك عميق لفكرة أن المجتمعات تعيد صياغة مستقبلها جيلاً بعد جيل بوسيلتين أساسيتين هما: التعليم والتشريع.

٢ – وعصر "إسماعيل" مشى بقدميه إلى الحافة الخطرة حين غاب عنه أن الحضارة لا تجيء بالاستعارة، وأن التجديد لا يتأتى بالتقليد، كما أن الرقى لا تدل عليه باقاة ورد محكوم عليها بالذبول صباح اليوم التالي، وإنما دورة الرقى تربة وبذرة وري. ومن المفارقات أن "هوسمان" وهو المهندس الفرنسي الشهير الذي خطط شارع ريفولي وما حوله في باريس كان نفس المهندس الذي بنى شارع محمد علي في القاهرة وعلى نفس الطراز. وفي حين بقي شارع ريفولي وما حوله واجهة حضارية مضيئة، فإن الأنوار انطفأت في شارع محمد علي، وألسنة النيران التهمت دار الأوبرا القريبة منه وتحول موقعها الآن إلى كتلة صماء من الأسمنت على شكل مبنى لانتظار السيارات!

٣ – والتجربة الليبرالية في مصر مشيت بقدميها إلى الحافة الخطرة حين أصبح الاستقلال الوطني فراغاً والديمقراطية تجويفاً، ونسى الكل أن ضمانه الاستقلال كفاءة في الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن الديمقراطية تفاعل مع درجات النمو، وأن حمايتها الحقيقية ليست في دستور يجيء منحة من سلطان، كما أن العمل السياسي ليس جائزة إلى الغنى.

٤ – ومشروع "جمال عبد الناصر" مشى بقدميه إلى الحافة الخطرة حين قادة الطموح إلى تصور أن مراحل التطور يمكن اختصارها والقفز فوقها. وبسبب الرغبة في الاختصار والقفز على مراحل التطور زاد الاعتماد على سلطة الدولة في الداخل وعلى عروض القوة في الخارج، وانكشف المشروع القومي لمخاطر جعلت محاصرته وإصابته ممكنة في صحراء سيناء سنة ١٩٦٧!

* * *

لعلي لا أتجاوز الوقائع إذا قلت أمامكم إن المشروع القومي لم يقتله الأعداء ولم ينتحر بالأخطاء نتيجة لما حدث سنة ١٩٦٧، وإنما اقترب هذا المشروع كثيراً – وربما كثيراً جداً – من حافة الخطر، لكنه حدث عند اللحظة الحرجة أن شعوب الأمة – قبل قياداتها – استجمعت كل المخزون لديها من طاقة، وقررت أن تقف على نحو ما كانت الأمة تشعر رغم جراحها أن المستقبل يولد في قلوب الناس، ومن قلوبهم إلى عقولهم، ومن عقولهم إلى إراداتهم. ومن ثم، فإن إرادة الحياة يمكن أن تتصدى لنزعات القتل، وتتخطى مزلق الانتحار. ولم يكن ذلك مجرد شعور نبيل ألهم – أو ألهم – أمة في وقت محنة، وإنما أضيفت إلى الشعور تعزيزات مدد لا يستهان به:

* بينها أن الأمة في كل ما عاشته من تجارب في العصر الحديث من مشروع "محمد علي" إلى مشروع "جمال عبد الناصر" حصلت وراكت مكتسبات مهمة في مجالات التعليم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والفكري، والاتصال بالعالم والعصر، وذلك أضاف إلى مواردها الإنسانية، وساند إرادتها في اختبارها مع الخطر.

* وبينها أن الأمة استطاعت أمام تحدي المصائر أن تعلق فوق خلافاتها، وأن تستعمل ترسانتها، من براميل البارود إلى براميل البترول.

* وبينها أن الأمة تمكنت أن تحشد معها ووراءها تحالفاً دولياً وعالمياً عريضاً، حول قتالها من حرب بالأسلحة إلى حق يستحيل تجاهله.

وهكذا جاء أكتوبر سنة ١٩٧٣ وأثبتت الأمة في الأيام الأولى على ضفتي قناة السويس وعلى سفوح الجولان وعند منابع النفط أنها تملك جسارة وكفاءة الفعل، وكانت تلك رسالة من الحاضر إلى المستقبل مؤداها أن العرب قادرون على الحرب دفاعاً عن مصائرهم .. قادرون هذا اليوم، وأكثر قدرة في أيام بعده.

وبدت تلك فرصة جديدة تعطي أملاً مبرراً لاقتراب ممكن من علاج الأزمة العربية وتعقيدات الشديدة. وكان الأمل — أنه وقد أثبتت الأمة كفاءتها في ميادين القتال، فإن هذه الكفاءة بما تعنيه من ثقة بالنفس يمكن سحبها من مواجهة العدو إلى مواجهة الذات والتصالح مع الماضي ومع المستقبل. لكن الأمل تعرض لعملية إجهاض لم ينتبه إليها أحد وسط مشهد أكتوبر الجليل، وبينما الأبصار والأعصاب مشدودة مأخوذة بصدام الجيوش ودوي المدافع وهدير الدبابات وأزيز الطائرات:

* على ركن من الصورة ، دخلت قوى عالمية نافذة، وألقت بثقلها مصممة على تغيير الموازين لتعود إلى ما كانت عليه قبل المعركة وقبل اختبار النار.

* وعلى ركن آخر من هذه الصورة، فإن الإدارة السياسية العربية لميادين الحرب آثرت تجنب المخاطر، بظن أنها تستطيع الخروج ببعض ما حققته جيوشها. وكان ذلك ممكناً، لكن ذلك الممكن لم يتحقق، لأسباب كثيرة: بينها الرغبة في تثبيت سلطة الأنظمة قبل عودة المقاتلين، وبينها تقديم المصالح الطبقية على المصالح القومية، وبينها أن القوى الغالبة اعتمدت أسلوب الغواية مساعداً لأسلوب التخويف، وبينها أسباب أخرى عديدة ليس الآن مجالها. وفي المحصلة النهائية فإن السياسة اختارت أن تريح نفسها بالإذعان للأمر الواقع، والنزول عند ما رأت من مقتضياته. هكذا وقعت عملية الإجهاض، وكان ذلك محزناً. لكن الأكثر منه مدعاة للحزن أن العملية أريد إخفاؤها عن كل هؤلاء الذين كان لهم الحق أن ينتظروا موعد الميلاد ووعده!

* * *

أظن أنه يجوز القول، دون تجن أو تعسف على الوقائع، أن التحول الذي شهدته فترة النصف الثاني من أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ربيع سنة ١٩٧٤ — كان منحنى واسعاً على الطريق.

قبل هذا المنحنى، كان تطور المراحل المتعاقبة في حياة الأمة خطأ يتعرج ثم يستقيم، يرتفع ثم يهبط، لكن الخط بقي مرئياً طول الوقت، ظاهراً حتى وإن غطى الزحام أحياناً على مساره.

ومع هذا المنحنى على الطريق، فإن ظاهرة مستجدة وخطرة طرأت على الساحة العربية. كانت قوى الأمة معبأة لتصورات خيرة ومقبولة بعد "نوع ما من النصر" (وأستعمل ذلك التعبير لأن النصر الكامل لم يكن في متناول الإمكانات العربية وقتها) — لكن ذلك المنحنى على الطريق راح يقود إلى مجالات أخرى بعيدة عن تلك التصورات ومتناقضة معها.

إن ذلك الـ "نوع من النصر"، الذي تحقق بالأسلحة في مواجهة السلاح — لم يستطع تثبيت مساحته على الطبيعة. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك الإذعان للأمر الواقع لم يكن قادراً على الإفصاح عن نفسه أمام الناس ومصارحتهم بأن الإجهاض وقع، وأن الميلاد الجديد ضاعت فرصته.

* * *

ومن سوء الحظ، أن "ديجول" لم يكن في الساحة أو بقربها. وكان على الساحة وبقربها. أكثر من "بيتان" قامت بينهم — عبر عواصم عربية متعددة وعلى اختلاف الدواعي — صحبة تحولت إلى عصابة. ووجد "البيتانيون" في العالم العربي عوامل مساعدة، لها أسباب كامنة في التجربة العربية، مترسبة في قاعها من فضلات مراحل سابقة، وقد انتهزت هذه الأسباب فرصتها في الأيام الأخيرة من الحرب.

وهكذا، فإنه بدلا من تصورات وآمال الصعود — حتى وإن كان متئد الخطى — راحت الأمة تنزلق إلى هبوط سريع تعلقت به أُنقال الماضي والحاضر. والشاهد أن موقف "بيتان" الفرنسي كان أفضل بكثير من مواقف نظرائه العرب.

إن "بيتان" الفرنسي كان مع جموع الشعب الفرنسي أمام هزيمة حائلة، وكان بمقدوره أن يشير إليها ثم يحث الشعب الفرنسي على "الواقعية"، مضيفاً أنه "ليس لدى فرنسا بديل غير الإذعان للقوة القاهرة".

وكان "بيتان" الفرنسي يستطيع إعفاء نفسه من أي مسؤولية، فهو لم يكن هناك عندما قامت فرق "البانزر" الألمانية بتطويق خط "ماجينو" واختراق بلجيكا إلى شمال فرنسا. ثم إن أحدا لا يستطيع أن يمس سجله بشائبة، فهو ماريشال "فردان" التي أصبحت مفترق الطرق نحو النصر في الحرب العالمية الأولى. وفي هذه الحرب العالمية الثانية فإن ماريشال النصر تطوع مضطراً وتحمل على ضميره مهمة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

أما "البيتانيون العرب" — والإشارة إليهم بالجمع وليس بالمفرد لأنها الحقيقة — فلم تكن في يدهم مثل هذه الدعاوي، بل العكس. فقد كانت مسؤولية آخر الحروب عليهم، وكان النصر في أيديهم، حتى ولو كان "تصراً من نوع ما".

كذلك، لم يكن مقبولاً من هؤلاء "البيتانيين" في ذلك الوقت، وأجواء الحرب محيطة وآمال النصر قائمة، أن يتحدثوا مثله عن "الواقعية" — فقد كان الواضح أن إدارتهم للمعركة هي التي خلقت واقعاً جديداً وليس العكس.

ولم يكن مقبولاً منهم أيضاً أن يتساءلوا — كما تساءل قبلهم — عن "البديل" لسبب أساسي وهو أنهم في أكتوبر ١٩٧٣ م جاءوا ببديل لما وقع في يونيو ١٩٦٧ .

* * *

ومع ذلك، فإن "بيتان" الفرنسي سنة ١٩٤٠ واجه إشكالية الواقعية بخبرة وأعصاب:

— خبرة قدر بها أن فرنسا هُزمت في الحرب، ولا حل أمامها غير الاعتراف بهذه الهزيمة ..

— وأعصاب أدرك معها أن الواقعية — حتى واقعية الإعتراف بالهزيمة — لها حدود وضوابط وخطوط حمراء.

وعلى هذا الأساس "الواقعي" تصرف "بيتان":

* اعترف بالاحتلال الألماني العسكري لنصف فرنسا، لكن النصف الآخر منها قامت فيه حكومة فرنسية لها سلطة القرار المدني ساريا على كل ترابها، بما فيه النصف الذي تحتله القوات الألمانية.

* أن فرنسا المهزومة سوف تخرج من الحرب، لكنها أخلاقياً وسياسياً لا تستطيع أن تتقلب ضد حلفائها البريطانيين السابقين مهما كان ضيقها بهم.

* أن القوات الفرنسية ستلقى السلاح، لكن سلاحها لا يسلم إلى الغزاة الألمان، والأسطول الفرنسي في ذلك الوقت أكثر في عدد قطعه من الأسطول الألماني!

* أن فرنسا المهزومة لا تتخلى عن ممتلكاتها ومستعمراتها عبر البحار، وحكومتها المعترفة بالهزيمة في "فيشي" هي التي تدير هذه الإمبراطورية.

* أن فرنسا المستسلمة لها أن تمارس علاقات دبلوماسية خارجية خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية. كان "بيتان"، المعترف بواقع الهزيمة، يعرف أنه حتى "واقعية" القبول بالهزيمة لها حدود وضوابط وخطوط حمراء. لكن "البيتانيين" العرب أخطئوا بشدة في مواجهة إشكالية الواقعية.

كانوا هم الذين تهاونوا إزاء الظروف التي طرحت عليهم واقعية القبول بما لم يكن هناك داع لوقوعه. وعندما قرروا مواجهة هذا الواقع بالواقعية لم يجدوا لهذه الواقعية وعاء يحفظ سيولتها ويحافظ عليها من الاندلاق! وعندما سكتت المدافع، وانقشع دخان الحريق، كانت السياسة العربية في مأزق صعب، وأصعب منه أنها راحت تتورط وتتدرج خطوة بعد خطوة:

١ – لم يكن في مقدور أحد أن يجاهر أو يصارح أو يعترف بالتحويلات الخطيرة التي طرأت على الوضع سواء بالتقصير أو بالغواية أو بالخوف من العواقب إذا عاد المقاتلون من ميادين الحرب وفي يدهم "تصر من نوع ما"، سائلين عن الميلاد الجديد المنتظر وعن سلامته.

وكان على الوهم أن يعوّض الفجوة بين المتوقع والواقع. لكن الأوهام زادت مثلما تزيد جرعة المخدر مع طول استعماله: فما بدا مهدئاً إعلامياً ما لبث أن تحول إلى إدمان سياسي، وبدوره، تحول الإدمان السياسي إلى حالة من الازدواجية وصلت إلى درجة الانفصام في الشخصية. وهكذا فإن الواقع الفعلي والعملي أصبح "بيتاني" الملامح والقسمات، ولكن الخطاب الرسمي والإعلامي قرر أن يكون "ديجولي" الإيقاع والنبرات!

٢ – ولأن الأوهام غلالات رقيقة، فقد جرت عملية تكثيف الأوهام بالأحلام، وسماء الحلم أكثر اتساعاً: تتسع للسلام، وتتسع للرخاء، يفرشهما من الأفق إلى الأفق ذلك الصديق الأمريكي الذي أقبل متكفلاً بالضغط على إسرائيل – لأنه وحده القادر عليه – وواعدا بنشر الرخاء – لأنه وحده القادر على المساعدة – بمشروع "مارشال" ثان يصنع في الشرق الأوسط سنة ١٩٧٥ م مثل معجزته الأولى في غرب أوروبا سنة ١٩٤٥.

٣ – ولأن استبقاء الأوهام والأحلام معا يلزمه لتحقيق أغراضه أن يحتفظ بسرّه (سر الإجهاض) لا يبوح به للناس، فإن السياسة العربية في ذلك الوقت أدارت معظم عملياتها من وراء ستار. فقد كان صعباً أن يحدث تغيير كامل في الأهداف، وفي مجموعات القيم، وفي التحالفات، ثم أن يحدث كله بأسلوب الانقلاب المفاجئ مهما اتسع ذلك المنحنى على الطريق. وكان أن غطس الفعل السياسي الرسمي – شأنه شأن العمل السري – إلى ما تحت الأرض يمارس من هناك إدارته. ونعرف جميعاً أنه ليس أخطر على أي إدارة سياسية رسمية من أن تمارس عملها تحت الأرض وفي السر، فالخفاء في السياسة ينزل بمطالبها وبمستواها ويؤثر على هيبته وأهدافها.

ومع وقوع ذلك المحذور فقد انحدر التعامل مع الآخرين في الطرف الحاسم من القاعات المضئية إلى سراديب المخابرات، عربية – عربية، وعربية – دولية، وتحولت المطالب والحقوق إلى همسات وصفقات مشكوك في قيمتها وفي نتائجها. وبدوره، فإن ذلك جعل الإدارة السياسية العربية متوجسة داخل أوطانها، مرتهنة خارجها!

٤ – وبما أن الحقائق كان محتملاً أن تجد ثغرة تطل منها – مهما غطت الأوهام والأحلام – فقد كانت دقة الصنعة تتطلب ظهور شواهد عملية تثير الاهتمام وتوحي بأن الميلاد قادم وتلك بشائره. وظهر ما عرف بوصف

"الانفتاح" يعطي أملاً للكافة بأن شيئاً ما واصل إليهم. وإذا كان السلام يتركاً عن مواعده، فإن الرخاء مضبوط على دقات الساعة!

ولما كانت حقائق الأشياء تفرض أن تكون للأمر الواقع عندما تظهر قوى تدافع عنه لمصلحة فيه، فإن الجماعات الأسرع حركة لأنها الأوسع نفوذاً عليها أن تتحول إلى قوى يمكن الاعتماد عليها، إذا ظهرت الفجوة بين ما كان ممكناً وبين ما أصبح واقعا (الحمل ثم الإجهاض). واتسعت الجسور أمام جماعات خفيفة الحركة تمكنت بسرعة من العبور إلى الفرصة. ولم يكن ظهور هذه الجماعات مطلباً للسياسة المحلية أو الإقليمية فحسب، وإنما فرضت علاقات الأشياء — بعد حقائقها — أن يصبح المطلب دولياً.

٥ — ومن المنطقي في أحوال من هذا النوع، أن تتلاقى جماعات الفرصة مع نخب الإدارة السياسية المحلية والإقليمية، ومع المطالب الدولية، وتنشأ بين الجميع رابطة للمصالح المشتركة تحسباً لهؤلاء الذين يحتمل أن يستيقظوا ذات يوم وقد تبدد الوهم وانسخت الحلم.

وكان بعض التداخيات فادحاً بحيث لم يعد ممكناً أن يستمر إنكارها، أو إخفاء الضرورات والالتزامات المترتبة عليها، أو تجاهل مطالب هذه الرابطة الجامعة للمصالح المشتركة محلية وإقليمية ودولية. وفي إطار هذه التداخيات والضرورات والمطالب نزلت إجراءات بينها الاستجابة إلى تلك الوصفة للإصلاح الاقتصادي والمالي التي أشار بها البنك وصندوق النقد الدوليين، وبسببها ارتفع دعم الغذاء والكساء والتعليم عن الفقراء بدعوى التخفيف من الأعباء، وفي الوقت نفسه، وقع دعم الأغنياء بوسيلة الإعفاءات الضريبية والجمركية بدعوى تشجيع الاستثمار! وبدأت الشكوك تثور بفعل ذلك الصدام الحاد بين الممكن والواقع (بين الميلاد المنتظر وبين الإجهاض المكتوم سره).

وشهدت مدن عربية عديدة في مصر والمغرب والأردن وغيرها احتكاكات ومصادمات تحذر وتتنذر. وحدث — وهو غير مستغرب في مثل تلك الأجواء المتوترة والقلقة — أن كثيرين من الأغنياء تركوا أموالهم تهاجر إلى النظام البنكي العالمي، وأن كثيرين من الفقراء لم يتبق لهم غير الهجرة إلى الله يبحثون عنه في المساجد والزوايا الدينية، بينما كانت الطبقة المتوسطة تتضغط وتختنق!

٦ — إن تحالف المصالح التي قامت وتشابكت في هذه الأوضاع، كان في عجلة من أمره، يريد أن يدعم نفوذه ويوسع فرصته، وذلك أدى بدوره إلى نوع من الفساد في العالم العربي لم يسبق له مثيل، وساعد عليه أن الثروة العربية تدفقت أموالاً سائلة من عوائد النفط.

وهذه قضية تعرفون عنها أكثر مما أعرف، فكثيرون منكم هنا في مواقع تسمح لهم أن يروا ويتابعوا. وأتصور أن كثيرين بينكم تضيق صدورهم لكنهم في مأزق حرج، فلا هم قادرون على الصمت ولا هم قادرون على الكلام.

٧ — إن تحالف المصالح السياسية والمالية، الإقليمية والدولية، لا يستطيع أن يحتكم إلى غير أدوات السلطة، وبالتالي فهو قابض عليها لأنها وسيلته لاستكمال ما تبقى من مطالبه، كما هي وسيلته إلى حماية نفسه وتأمين ما حصل له بالفعل.

والسلطة التي تريد البقاء دون أن تشق على نفسها بسند الشرعية، لا سبيل أمامها غير البقاء بالقهر في مواقعها. وهكذا اتسعت وأفلتت كل هذه الصفقات التي جعلت العالم العربي في عصر السلام أكثر سلاحاً مما كان في عصر

الحرب. وعلى سبيل المثال، فإن نفقات العرب على الأسلحة في عشرين سنة من "عصر السلام"، زادت أربعمائة مرة عما كانت عليه في "عصر الحرب".

٨ – وتوافق ذلك مع ثورة في تكنولوجيا الإعلام ملكت لنفسها القدرة على الوصول إلى كل ركن قصى وبعيد، وجعلت في مقدور الناس حيث كانوا أن يعرفوا شيئاً عما يجري في كوكبهم وكونهم.

توافق ذلك أيضاً مع إمكانية مالية للعرب يستطيعون معها شراء تكنولوجيا الإعلام، واشتروها بالفعل حتى لا يكون اعتمادهم – في الداخل – كله على تكنولوجيا السلاح. لكن التكنولوجيا كما نعرف وسائل إلى غايات، فإذا ضاعت الغايات تواضعت الوسائل من تحقيق المطلوب إلى تزييفه. وشيء من ذلك وقع بتكلفة باهظة. ذلك أنه بمقدار ما أخذ العرب من تكنولوجيا العصر بمقدار ما زاد تنائبهم عن روح هذا العصر ووعده.

٩ – وفي وسط هذا الزحام والتصادم بين الحقائق والأوهام، وبين الوسائل والغايات، وبين الآمال والأسلحة – وقع خلط شديد بين الشرعية والسلطة، وبين روح القانون وصناعة القانون، وبين الرأسمالية المنشئة والنهب المنظم، وبين الإعلام والإعلان، وبين الدين والدجل، وبين الإرهاب الطائش والعنف الذي يستمد وقوده من الإحساس بالظلم والعجز عن رده.

وكانت النهاية أن الأمة وقفت أمام خيار متعسف مؤداه أن الذين يعترضون على الأمر الواقع بما فيه السلام غير المتوازن مع إسرائيل، ليس أمامهم إلا أن يواجهوا المستقبل المظلم تحت حكم التطرف الديني.

وإذا لم يبرئوا أنفسهم بقبول كل شيء بما فيه ذلك السلام، فإنهم بالاعتراض متواطئون – وإن لم يقصدوا – مع قوى الظلام.

١٠ – وأخيراً، طرأت على هذه الصورة لمسة رمادية داكنة. ذلك، أن البحث عن مستقبل للعالم العربي تنازعتة مؤسسات وهيئات معظمها ممول من أنابيب – هي الأخرى – قريبة من السراييب. ويبقى أنه من الصعب علينا – في كل الظروف – أن نتصور مستقبلاً أفضل للأمة تساعد في التفتيش عنه منح أو معونات أجنبية.

وأكثر أو أسوأ من ذلك، فإننا نجد الآن اتفاقيات معونة أمريكية مخصصة لإعادة تأهيل الإدارة العليا لوظائف الدولة. كما نجد اتفاقيات معونة أمريكية مخصصة لإعادة تدريب أعضاء مجالس نيابية عربية حتى يفهموا أكثر كيف يستطيعون القيام بمهامهم التشريعية والرقابية!

إن مجمل هذه الأوضاع أدى إلى تشوهات جعلت العالم العربي مزيجاً غريباً من جمهوريات الموز (في أمريكا الوسطى)، وسلطنات النفط (في شبه الجزيرة العربية)، وإمبراطوريات "بوكاسا" و"موبوتو" و"عيدي أمين" (في قلب أفريقيا)!

وربما كانت أدق لقطة لهذه الصورة المقبضة هي ذلك التعبير الذي صاح به شاعر مبدع "محمود درويش" حين قال: إنه "انتحار المعنى" في العالم العربي!

والتعبير إلى جانب إلهام الشعر، نبض ضمير.

إن "انتحار المعنى" أدى إلى مشاهد مأساوية:

* خمسة عشر عاماً مما سمي بـ: "الحرب الأهلية" في لبنان. ولم تكن هذه الحرب أهلية فقط، وإنما كانت حرباً عربية – عربية، وعربية – دولية، وقعت على أرض لبنان، واقتتعت ضرائبها من أرواح وثروات شعبه.

* حرب مقدسة جهاداً في سبيل الإسلام في أفغانستان ما زالت تحتدم حتى الآن. ولم تكن الحرب يقيناً في سبيل الإسلام لأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليست مكلفة بالجهاد لنصرته، لكنها كانت حرباً بإشراف أمريكي وتمويل عربي (١٠ بليون دولار)، وهدفها إحراج الاتحاد السوفيتي وغرس الخنجر في ظهره. وقد كان. ولعل مكسب العرب فيها إذا جاز وصفه بالمكسب أن آلافاً من الشباب العرب أرسلوا إليها جنوداً للإسلام مقاتلين، ثم عادوا منها ليقفوا أمام المحاكم العسكرية في أوطانهم إرهابيين!

* حرب في الخليج بين إيران والعراق دامت ثماني سنوات. وحتى إذا كانت لهذه الحرب بذور فتنة تاريخية، فإن الفتنة التاريخية أعيد توظيفها لإحداث قطيعة نهائية بين الحالة الإسلامية والحالة القومية. وتحمس أصحاب المصلحة في التوظيف فباعوا السلاح إلى الجانبين، وقدموا المعلومات هنا وهناك لكي تستمر الحرب وبحيث لا يخرج منها منتصر ومهزوم، وإنما يخرج طرفان كلاهما مهزوم. وكانت أدوات التوظيف عربية.

* ثم تلت ذلك عملية غزو الكويت بدعوى وحدة التراب العراقي. وكانت العملية خطأ في كل القواعد، ابتداءً من قواعد العرف القومي وضوابطه التي تفرضها أسباب التاريخ القريب وتجاربه، وانتهاءً بقواعد الحساب الدولي ومنافعه التي ترسم خطوطها حتى على الرمال. وبصرف النظر عن كل الأخطاء التي وقعت بذلك الغزو فإن أجواءه أحدثت انفلاقاً في الكيان العربي الذي كان متصدعاً من قبلها. والأسوأ في "انتحار المعنى"، أن حلاً عربياً كان ممكناً لهذه الأخطاء في الحسابات وفي المضاعفات، لكن هذا الحل الممكن تحول إلى مستحيل لأن القوى المسيطرة كانت لديها أولوياتها وطلباتها.

* وجاءت بعد ذلك حرب الخليج الثانية — هدفها تحرير الكويت. ولم يكن ذلك هدفاً وحيداً، وإنما الهدف قبله تدمير العراق، وبخاصة ما سمح له به وقت الحرب مع الثورة الإسلامية. وكانت تصفية القوة العراقية مطلباً إسرائيلياً بالدرجة الأولى، ومن سوء الحظ أنه تحول مطلباً عربياً كذلك.

* وسواء أدرك العرب أو غفلوا، فإن الحرب لتحرير الكويت، أو لتدمير العراق، أنشأت تحالفاً على الأرض بين العرب وإسرائيل، وأصبح مطلوباً من الطرفين تقنين هذا التحالف وإبرامه في تعاقدهما، سواء هرولوا أو تناقلوا. وذهب العرب إلى حيث دعوا وذريعتهم في الاستجابة أن الذي دعا — وألح — نظام عالمي جديد ليس في مقدور أحد أن يعصاه أو يتردد في الاستجابة له إذا نادى وأمر.

في مدريد، وعلى مسرح مهيب شارك التاريخ والفن في تهيئة وإعداد أرضيته وخلفيته، وتولى الإعلام الدولي مهمة تلوينه وإضاءته، وتكفلت الولايات المتحدة بعملية تنظيمه وإدارته — كان المعنى يواصل انتحاره.

* لقد توجه العرب إلى مؤتمر مدريد في كنف راعيين. ومن الإفتتاحية الأولى تأكد أن للمؤتمر راعياً واحداً هي الولايات المتحدة الأمريكية. وأما الراعي الثاني فلم يظهر له دور أو لعل ما ظهر من وجوده جعله قطعة من خلفية أو أرضية المسرح أو ربما أثاثه.

وكان هذا هو المشهد الإفتتاحي بعد رفع الستار.

* وكان المشهد الثاني أن كل العرب شاركوا في الظهور على المسرح، وسواء وقفوا في الصف الأول أو في الصف الأخير فقد جمعهم مع إسرائيل إطار واحد في صورة واحدة تعطي للعالم كله انطباع حلول سلام لم يتبق منه إلا توقيعات وأختام.

* وكان المشهد الثالث أنه طلب من المشاركين أن يفرقوا بين نوعين من السلام:

— سلام سياسي له علاقة بالتأريخ ومخلفاته، ورفع هذه المخلفات يحتاج إلى وقت.
— وسلام اقتصادي له علاقة بالمستقبل ومتطلباته، والحصول على جوائزته متاع وسريع.
وبالتالي، فإنه بعد مدريد لا بد لمجري السلام أن ينفصل إلى فرعين نتيجة للتفرقة بين نوعين.
ومع أن البعض حاول أن يعترض على هذه التفرقة التعسفية باستحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد، فإن منطق الفصل جرى اعتماده في مدريد ففزا فوق الحقائق والضرورات، وحتى طبائع الأمور.
* وكان المشهد الرابع هو ضخ سحابات من الدخان تنعكس عليها أنوار المسرح توحى بظهور شيء وُصف بأنه "نظام جديد للشرق الأوسط".

وقد استعملت تشبيه الدخان عامداً لأن قيام نظام للشرق الأوسط مطلب يصعب الإمساك به، فقيام "نظام" — بالمعنى الذي يفترضه هذا التعبير — لا بد أن تتوفر له عناصر ضرورية: عنصر مصالح على الأقل لا تتعارض. وعنصر أمن على الأقل لا يتصادم. وعنصر ثقافة إذا لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.
بمعنى أن أي تجمع، فضلاً عن أي نظام، يحتاج إلى طرق اقتراب قابلة للتلاقي عند ما هو أعمق من مجرد مبادلات السلع والخدمات في مجالات "السوق".

ومن الغريب، أنه حتى في "السوق" ذاته يشترط الأطراف والمنظمون ألا يكون التعامل مجرد تبادل للسلع والخدمات، وإنما تصل شروطهم إلى أبعد. والدليل حالة تركيا مع السوق الأوروبية المشتركة. فدول أوروبا المسيحية لا تريد في سوقها شريكا كاملاً ينتمي إلى جذر ثقافي إسلامي، مع أن فرع هذا الجذر خرج من وقت طويل يمد أغصانه في اتجاه النجم القطبي في الشمال مبتعداً عن شمس الجنوب، مصمماً على أن مستقبله في أوروبا حتى وإن كان تاريخه في آسيا وفي الشرق.

برغم ذلك، كان العرب على استعداد للاندفاع على طرق ما بعد مدريد، وبدوا قابلين لمنطق الفصل بين السلام الاقتصادي المسرع والسلام السياسي المتمهل. ثم أحاطهم دخان النظام الشرق أوسطي دون وعي بأن الأساس المطلوب لقيام "نظام" ليست له على الطبيعة قواعد يعلو فوقها بناؤه، وأن ما هم بصددده ليس سلاماً بالتأكيد بسبب احتكار طرف واحد للسلاح النووي، وليس سوقاً على الأغلب بسبب الغياب الواضح للعناصر المطلوبة للثقة في السوق، وإنما هي ترتيبات جديدة تستدعيها أوضاع متغيرة.

ثم زادت مأساوية "انتحار المعنى" عندما انتقلت القضية الفلسطينية التي كان يقال عنها وبحق إنها قضية العرب المركزية، من مشهد الانتفاضة الجليل في غزة ومدن الضفة الغربية إلى المشهد المتواضع للإعلان الأول في أوسلو والاتفاق التالي على أساسه في واشنطن.

مع ملاحظة أن هذا الانتقال المفاجئ أو السري من غزة إلى أوسلو — بصرف النظر عن الانهيارات التي أدت إليه — حقق لإسرائيل شرعية قانونية لوجودها لم تكن لها في أي وقت منذ إنشائها بالسلاح سنة ١٩٤٨. فالسلاح يستطيع أن ينتزع حقا — أو شيئاً — من أصحابه، لكن انتزاع هذا الحق — أو الشيء — وحيازته مهما طال الزمن تظل شرعية مشكوكاً فيها حتى يجيء اعتراف أصحاب الحق — أو الشيء — الأصليين بانتقال ملكيته إلى حائزيه. وبذلك وحده يتحوّل الاغتصاب إلى اتفاق له حصانة القانون إلى جانب ضمانة السلاح!

* * *

إن "انتحار المعنى". على طول الطريق من مدريد إلى أوسلو أظهر تغييراً كبيراً في الموقف الأمريكي من الصراع العربي - الإسرائيلي. وبمقتضاه، فإن الولايات المتحدة التي كانت راعية إسرائيل وسندها أصبحت راعية العرب أيضاً في مدريد، وسند الفلسطينيين كذلك في أوسلو.

وكان ذلك - بالقطع - تغييراً يحتاج إلى تفسير. وجنح بعض العرب إلى تفسيره بأن الولايات المتحدة رأت وجه الحق في قضيتهم وإن كانت الرؤية اكتشافاً بغير مقدمات. والحقيقة أنه كانت هناك مقدمات، لكنها مقدمات لا تخص العرب، وإنما تخص الانتقال من عصر الحرب الباردة إلى عصر آخر بعدها، ثم إنها تتعلق بدور إسرائيل في المنطقة مع هذا الانتقال من عصر إلى عصر.

وعندما راح المعنى ينتحر في العالم العربي لم يكن غير العرب أكثر حرصاً على عالمهم من أصحابه، وقد راحوا يساعدونه فيما شرع فيه وهم به. واتخذت مساعدتهم أحد أسلوبيين:

- أسلوب يعتمد "التدليس" يزوّق ويزين ويثير الصخب والضجيج حول ما يراد الترويج له من سياسات.
- وأسلوب يعتمد "الاجتزاء" يمشي نحو مقاصده مباشرة واثقاً أن الآخرين "يعرفون أنه يعرف" ما يكفيه لضمان قبولهم.

وتلك إحدى عواقب الانكشاف والاختراق والتعرض للابتزاز.

وكان بعض العرب قد ساورتهم الشكوك بعد مؤتمر مدريد. ذلك، أن سرعة التدفق على الفرع الاقتصادي مع تعطل الحركة على الفرع السياسي للسلام، استدعت حالة تخوف وقلق وصلت آثارها - برغم التحوط والحذر - إلى دوائر الرأي العام حتى في البلاد العربية التي مشت بعيداً على شوط السلام السياسي، وبدأت بعض النظم تستشعر الحرج وتحس ضغط جماهيرها عليها، وأصبح مطلوباً تخليص هذه النظم من حجم الضغوط.

وجرى التوصل إلى اختراع أطلق عليه وصف "مؤتمرات القمة الاقتصادية": أولها في الرباط أواخر سنة ١٩٩٤. والثاني في عمان أواخر سنة ١٩٩٥. والثالث موعده القاهرة أواخر سنة ١٩٩٦.

لم تكن تلك أصلاً وأساساً "مؤتمرات قمة" بالمعنى المألوف لهذا الوصف، وإنما كانت هذه اجتماعات موسعة ترتبها وتنظمها وتشرف عليها شركات علاقات عامة دولية، والهدف منها تحرير التطبيع من موانع وقيود السياسة، وتأكيد الفصل بين نوعين من السلام عند مواقع التطبيق بصرف النظر عن مواقع القرار.

وساد الساحة العربية التباس شديد شمل كل الأطراف بغير استثناء:

* فريق يعارض التطبيع ويحذر - بإخلاص - من الهيمنة الإسرائيلية على الشرق الأوسط، ويجيء الرد عليه - وبقدر من المعقولية - أن الحديث عن هيمنة إسرائيلية فيه الكثير من المبالغة، فإسرائيل كما وكيفا لا تستطيع أن تهيمن لأن ذلك فوق طاقتها.

[والراجح أن الحقيقة الموضوعية في هذا الشأن - كما هي في غيره - مزيج ألوان أكثر تعقيداً من الأبيض والأسود، بمعنى أنه إذا كان فصل الاقتصاد عن السياسة منزلقاً وعر وخطر، فإن الحديث عن هيمنة إسرائيلية على الشرق الأوسط تسرع ومبالغة. والأقرب - ربما - إلى الحقيقة أن الدور الإسرائيلي ليس دور "المهيمن" ولكنه دور "المتعهد".

وذلك دور قامت إسرائيل به من قبل في زمن الحرب، وبمقتضاه ظلت لسنوات طويلة وكيل الأمن وحارسه من مفاجآت الإقليم وعصبينه.

وهي الآن جاهزة لبقية الدور في زمن السلام، وتستطيع لسنوات طويلة أن تتولى تدوير عجلة المصالح وتسريع حركتها.]

* كان الفريق الثاني على الساحة العربية هو مؤيدي التطبيع بلا قيد أو شرط، على اعتبار أن الزمن الحاضر هو عصر المصالح القائمة، وأما مشاكل السياسة فهي تركة عصر فات. وكان "شيمون بيريز" هو الأوضح والأصرح حين شرح لبعض الزعماء العرب تقسيم الاختصاص بينه وبين خصمه وسلفه "إسحاق رابين".

قال "بيريز" بالحرف تقريبا، وقوله مسجل في محاضر رسمية: "رابين في اختصاصه المسائل السياسية وهي معلقة من التاريخ. وأما أنا، فاختصاصي هو التطبيع الاقتصادي وهو أمل المستقبل". وكان مؤيدو التطبيع على استعداد لمجاعة "بيريز" وغض الطرف عن كل قضية سياسية حتى وإن كانت القدس. ومن المفارقات أن قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس صدر قبل ساعات من قمة عمان، وكان يلقي بظلاله عليها – لكن مؤيدي التطبيع أراحوا الظلال جانبا بقولهم: إن الرئيس كلينتون "كان منصفا للعرب" ولم يضع توقيعه على قرار الكونجرس. وفات هؤلاء حتى لو اكتفوا بمتابعة الصحافة الأمريكية أن يعرفوا أن القرار صدر بتنسيق بين البيت الأبيض والكونجرس، وكان رجاء "كلينتون" ألا يقوده الكونجرس بموقف حدّي يسد أمامه طرق المناورة، ووقع التراضي على صيغة تترك للرئيس خيار تأجيل التنفيذ ستة شهور قابلة للتجديد إذا وجد ذلك في صالح الأمن القومي الأمريكي.

ولم يكن "كلينتون" في حالة إلى تعرية أصدقائه العرب بوضع توقيعه على قرار الكونجرس، فالقرار قانون نافذ بمقتضى الدستور الأمريكي إذا لم يعترض عليه الرئيس في ظرف ثلاثين يوما، وقد مضت هذه الفترة بغير اعتراض.

* وكان هناك فريق ثالث على الساحة العربية عاودته الحيرة فيما يريد ولا يريد، وفيما يستطيع ولا يستطيع. فذلك الفريق سار على طريق السلام السياسي لكنه يتخوف من سرعة الجرى على طريق السلام الاقتصادي. وقد شارك في "مؤتمرات القمة الاقتصادية" – كما يسمونها – وارتأى أن يطرح عليها – ولو خارج جدول الأعمال – أسبابا للقلق ساورته.

ومن هذا القلق طرح هذا الفريق الثالث في الرباط قضية انفراد إسرائيل في المنطقة بالأسلحة النووية، وكان الرد عليه أنها بالفعل خارج جدول الأعمال!

وفي عمان، عاد هذا الفريق الثالث إلى إبداء قلقه خصوصا وأن القدس ألفت بظلمها بعد صدور قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب. ولم يكن الرد على هذا الفريق الثالث بإخراج الموضوع من جدول الأعمال فقط، وإنما جاء الرد صراحة من رئيس الوزراء وقتها "إسحاق رابين" الذي وقف يقول: "إنني قادم إلى هنا من القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية". ثم أعقبه "شيمون بيريز" – رئيس الوزراء الحالي – الذي أضاف مستفزا للتاريخ وللمستقبل: "إن القدس ليست مسألة مفتوحة لأي نقاش لا اليوم ولا غدا"، ثم خرج يتمشى في شوارع عمان ويجلس على أحد مقاهيها ويدخن "النارجيلة".

وتدخل وزير خارجية مصر يلفت النظر إلى مخاطر ما سمي بـ : "الهرولة" نحو التطبيع، وكان ملك الأردن هو الذي تولى الرد عليه مذكرا "أن مصر سبقت كل العرب إلى السلام مع إسرائيل قبل سبعة عشر عاما، وأن على الآخرين أن يركضوا – لا أن يهرولوا فقط حتى يعوضوا الوقت الضائع!

ومن المفارقات أن وزير خارجية مصر لم يكن متجاوزا في ملاحظته، وفي الوقت نفسه، فإن ملك الأردن لم يكن مخطئا.

وذلك التناقض في تقييم العبارات المختلفة أثناء موقف واحد يصلح أن يكون تصويرا حيا لمأساة "انتحار المعنى"!

* * *

أما عن الأسلوب الثاني الذي جرى اعتماده وهو أسلوب "الاجتراء" فبين نماذجه أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت نفسها دور المسؤول العالمي عن حقوق الإنسان. وهذه قضية نبيلة، لكن نبيلها يفرض على القائم بمسؤوليتها أن يتجرد من أهوائه، وأن يشهد حين يشهد وينطق حين ينطق بالحق ولا شيء غيره، بصرف النظر عن الموضوع الذي ينزل عليه سيف هذا الحق.

لكن ما يحدث هو أن التقارير الأمريكية عن حقوق الإنسان تُستعمل كما تُستعمل الشياطين. تجلد المخالفين، أو ترهب المترددين، وتسوق الجميع أمامها إلى حيث يُطلب منهم أن ينساقوا. وأما الموالين والمتعاونين فإن الشياطين لا تمسهم، وإن ظلت فرقة ألسنتها في الهواء تنبهم وتذكرهم.

وقد لا أكون متجنبا إذا قلت إن الولايات المتحدة تستعمل القضية النبيلة لحقوق الإنسان في التسعينات بنفس الطريقة التي استعمل بها الاتحاد السوفيتي قضية السلام في الخمسينات والستينات.

مبادئ نبيلة في خدمة سياسات يصعب وصفها بالنبيل.

إن "انتحار المعنى" وجد طريقه حتى إلى قواميس اللغة يعيد كتابة مداخلها ويعطيها مفردات يتناقض فيها اللفظ مع المعنى. ولكن أن تراجعوا تعبيرات من نوع: "السلام العادل والشامل" (بغير سلام أو عدل أو شمول) – و"الشرعية الدولية" (وهي إشارة إلى القوة دون اعتبار لقانون أو مبدأ) – و"التسوية السلمية" (بمعنى الاتصال والتفاوض طبقا لحقائق فرضها السلاح). ولم يقتصر الأمر في هذا التناقض على ما يخص العلاقة مع الآخرين، وإنما انسحب على مفردات خطابنا مع أنفسنا بتعابير من نوع "إعادة جدولة الديون" (بدلا من إشهار الإفلاس) – و"تحريك الأسعار" (بدلا من رفعها) – و"الثوابت الوطنية والقومية" (دون ثبات على أي مبدأ).

* * *

حضرات السيدات والسادة

تلاحظون أنني أطلت الحديث عن الأزمة جذورها ومضاعفاتها، أعراضها وظواهرها، ولكني لم أتناول بعد حديث المستقبل – أعني كيف يمكن حل الأزمة العربية الراهنة؟

وأخشى أن أصدم السامعين، والقارئ، إذا قلت صراحة إنني:

أولا – لا أرى حلا سهلا أو قريبا أو طبيعيا للأزمة لأن تعقيداتها تجاوزت بكثير ما قد يطرح نفسه من بدائل يصح الاختيار بينها.

وثانيا – لا أرى حلا عربيا شاملا لهذه الأزمة لأن العالم العربي لم يعد منطقة أزمة عامة، وإنما أصبح منطقة أزمت مختلفة، متعددة وربما متباعدة!

سوف أستاذكم في أن أبدأ بتناول ما قلته – أولاً – من أنني لا أرى حلاً سهلاً أو قريباً أو طبيعياً للأزمة العربية.

وأستدرك مشيراً إلى ثلاث ملاحظات:

* إنني لا أتصور أن نتصدى للمستقبل بلغة إصدار الأوامر إليه واستعمال تعبيرات من نوع "إنه من الواجب" و"إنه من الضروري" و"إنه من الحتمي" أن نعمل كذا وكذا، فنحن نستطيع أن نذكر ونكرر مثل هذه التعبيرات إلى آخر الزمان دون أن يغير ذلك من الواقع شيئاً.

* إنني لا أعتقد مناسباً فيما يشغلنا الآن بجدوى الإشارة إلى الأماني التي تخطر على البال من نوع: أن الحل موصول باتجاهنا إلى الديمقراطية، وتمسكنا بحقوق الإنسان، وانطلاقنا نحو التنمية الشاملة للبشر والموارد، واهتمامنا بتنظيم الأسرة والتعليم والصحة، إلى آخره.

فهذه جميعاً شروط مرغوب فيها ومطلوبة، لكن الإلحاح عليها تحصيل حاصل.

* إننا في الحديث عن المستقبل مطالبون – فيما أحسب – بتجنب تقليد القصص العلمي وعوالم السفر بين النجوم بالصواريخ وفي أعماق المحيطات بالغواصات، وما شابه ذلك، لأن الخيال المطلوب للسياسة ليس خيال الفضاء والأعماق، ولكنه الخيال على الأرض ملازماً للناس باحثاً عن أمن الأوطان والأمم ورفاهية شعوبها.

* * *

على أنني سوف أفترض – برغم كل ما وقع وكان – أن طريق الحل ما زال مفتوحاً، ثم أتساءل في ظل هذا الافتراض: كيف التوجه نحوه؟ كيف التقدم إلى المستقبل؟

وهنا يكون أمامنا أن نفحص مجموعة الاحتمالات الواردة أو التي يمكن أن ترد من محيط معارفنا وتجاربنا. * هناك احتمال أعرضه بسرعة لأن التوقف أمامه طويلاً نوع من التنازل المسبق عن الفعل الإرادي. وذلك احتمال يظن أصحابه أن مسيرة العصر في حد ذاتها قادرة على شد كل الأطراف وراءها. وبما أن هذه المسيرة متحركة بأقصى سرعة إلى أمام، فليس هناك مفر من أن تسحبنا معها خصوصاً وأننا هناك جنوب البحر الأبيض على مقربة من كل محركات العصر نرى صروحها ونسمع هديرها.

وأسمح لنفسي بأن أقول إن جذب العصر يؤثر على العرب في حالة واحدة، هي أن يكونوا مستعدين للحاق به وإن متعبين، لكنه إذا زادت قوة اندفاع العصر إلى أمام ولم يكن العرب على استعداد، فإن العصر لن يشدهم للتقدم معه أو وراءه، وإنما الأرجح أن يتحوّل الشد إلى سحل!

* هل يمكن أن يجيء الحل من التصور الطبيعي للأوضاع الراهنة في أي بلد عربي؟ – وأكاد أقول إن ذلك فوق ما تحتمله الحقائق، بل إنه من الصعب عليّ أن أرى مستقبلاً يولد من الواقع العربي الراهن أو ينشأ على اتصال به. ولولا أنني أدرك أنه لا يمكن للمستقبل أن يولد أو ينشأ في حالة قطيعة مع الحاضر، لقلت إن هذه القطيعة مع الحاضر شرط ضروري لسلامة وصحة أي مستقبل. لكن ذلك مستحيل من ناحية عملية وحتى من ناحية فلسفية.

فالواضح أننا في معظم بلدان العالم العربي أمام نظم أضاعت سندها الشرعي ولم تعثر على مشروعاتها المستقبلية، وقصارى ما فعلته معظم هذه النظم – وما زالت تفعله بعض مجازاة العصر – قيامها بخصخصة بعض الشركات في مقابل تأميم كل السلطات.

وتزداد صعوبة المشكلة عندما نجد أنه لا يوجد أمام أي نظام عربي داخل وطنه منافس له مشروع البديل، سواء كان ذلك المنافس حزباً أو جماعة أو تنظيمًا من أي نوع. والأصعب، أنه لم تظهر حتى الآن في أي مجتمع عربي فكرة لها جاذبية النفاذ إلى الناس والربط بينهم بجامع مشترك ولو في الفكر.

كذلك فإنه لا يوجد لمعظم الأنظمة وريث معتمد يملك شرعية الاستمرار في حد ذاته، على فرض أن هناك شرعية للاستمرار في حد ذاته.

والحاصل أن الأوضاع العربية الراهنة باقية في مكانها متمسكة بموقعها، متمرسة وراء قواتها المسلحة تتخذ منها — جيشاً أو بوليساً — جداراً يحمي ويصد أي تهديد محتمل من الناس أو من الأفكار.

* هل يمكن أن يجيء الحل من الدعوة التي تعلق أحياناً مستجيبة بما يسمى "العمل العربي المشترك"؟ وأكد أقول إن التنادي إلى مثل ذلك — وفي أحسن الأحوال — أشبه ما يكون بـ "التأوه" أو بـ "الدعاء" يصدر عن مريض أو متألم يخفف به عن نفسه أو يعزيها، لكنه يعرف أن "آهته" أو "ضراوته" ليست تشخيصاً وليست علاجاً.

وإذا كانت الجامعة العربية هي مجال العمل العربي المشترك، فالمشهود أمامنا أن بيت العرب أصبح من نوع تلك القصور العتيقة المسكونة، يدخل إليه الناس بالخطأ ويخرجون منه بالهرب.

وتحاول بعض النوايا الحسنة أن تعلق أسباب القصور بمستوى اللقاءات العربية في السنوات الأخيرة، وظنّها أن اللقاء على مستوى القمة يستطيع وحده إنقاذ الموقف. والواضح أن القمم العربية ليست قادرة على إنقاذ أي شيء، بل إن اجتماعها في يوم قريب من شبه المستحيلات. وسبب الاستحالة ليس خلافاً في المبادئ أو تبايناً في الرؤى، وإنما سببه الحقيقي أن الكل يعرف عن الكل أكثر مما ينبغي. ثم إن هناك — كما يقول التعبير الإنجليزي الشائع — "هياكل عظيمة مخبأة في الدواليب"!

* هل يمكن أن يجيء الحل من رجل تبعث به المقادير منقذاً ومخلصاً في ساعة أزمة، من طراز "ديجول" مثلاً؟ واعتقادي أن أوان الرجل المخلص — فات. ثم إن الظروف اللازمة لإظهار دوره وإنضاجه ليست قائمة. — "ديجول" — بصرف النظر عن مزاياه — ظهر ونضج في إطار تحالف دولي كبير خاض حرباً شبه مقدسة، وقد وجد صديقاً بريطانياً من نوع "تشرشل" على استعداد لأن يتجاهل الحقائق الموضوعية في سبيل العثور على رمز فرنسي يقف إلى جانبه بعد نجاح الجيوش النازية في اجتياح أوروبا الغربية كلها تقريباً.

يضاف إلى ذلك — ما أشرت له سابقاً، من أن "ديجول" أدى دوره على مسرح كانت فرنسا أرضيته وخلفيته. وبرغم ذلك فإن "ديجول" في ظهوره الأول لم يكن مقبولاً من الفرنسيين، ولم يمهد له قبولهم إلاّ طول بقائه — من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤ — رمزا للإرادة الفرنسية حتى جاء يوم التحرير واستطاع "ديجول" بإصرار غير عادي أن يحول الرمز إلى إرادة فعل. ومع ذلك فإنه في ظرف شهور معدودة كانت فرنسا قد أرغمت رمز إرادتها السابق على الاعتزال ثماني سنوات، نافرة من احتمال أن يتحوّل إلى ظاهرة "بونابرتية".

وقد نتذكر أن "ديجول" مارس دوره قبل عصر الثورة التكنولوجية وما أحدثته في وسائل الإعلام. ولو أن "ديجول" عاصر سطوة القنوات الفضائية لاستطاع الإعلام الأمريكي — مع كراهية الرئيس الأمريكي "فرانكلين ديلاانو روزفلت" الشديدة للزعيم الفرنسي — أن يجعله مادة للسخرية أو هدفاً للكراهية.

وفي العالم العربي كما هو الآن، فإنه من الصعب تصور ظهور مفاجئ لرجل واحد إلا من داخل إطار الجيوش. ومؤدى ذلك أن الظاهرة "البونابرتية" المحتملة: عسكري لم تلده الثورة الفرنسية ولم تقم بتربيته حضانات الرقى الفكرية والحضاري في أوروبا بعد عصور التنوير والنهضة.

* وأخيراً: هل يمكن أن يجيء الحل من إعادة ضخ فكرة القومية العربية إلى الدورة الدموية للجسم العربي مرة أخرى؟ وظني أن الإلحاح على الفكرة القومية الآن تزيد في غير موضعه لأن ظاهر الأمور — بصرف النظر عن حقائقها — يفسح المجال لشكوك لا تبددها كثرة الإلحاح.

كانت الفكرة القومية مرفوعة على أربعة قوائم: إنها ثقافة واحدة، وإنه تاريخ واحد، وإنه أمن واحد، وهو بعد ذلك مصير واحد. والقوائم الأربعة الآن معطلة على أقل تقدير!

والظاهر — على السطح هذه الساعة — أن المصير لم يعد واحداً بعد "كامب دافيد"، وبعد الحرب الأهلية في لبنان، وبعد غزو الكويت، وبعد تدمير العراق.

والظاهر أيضاً أن الأمن لم يعد واحداً، فقد كان الأمن العربي حتى وقت قريب يواجه خطرين: السيطرة الخارجية، وإسرائيل. والآن فإن السيطرة الخارجية أصبحت منقذاً حامياً. ثم إن إسرائيل انتقلت من قائمة الأعداء إلى قائمة الأصدقاء خصوصاً بعد اتفاقيتي أوسلو الأولى وملحقها الثاني في واشنطن بحضور الرئيس "كلينتون". ثم تطهرت الصداقة بالدموع التي سألت دافنة أمام قبر "إسحاق رابين" في القدس.

والظاهر كذلك، أن التاريخ الواحد يمكن أن يتحوّل عن مجراه لأن اختلاف الرؤى يمكن أن يؤدي إلى اختلاف الطرق في الغد وما بعده.

والظاهر أخيراً، أن الثقافة لم تعد واحدة، لأن وسائل العصر التي تعودنا عليها وروح العصر التي لم نستوعبها — أخذتنا من الثقافة عموماً — عربية أو غير عربية — إلى أسلوب حياة تزداد سطوته يوماً بعد يوم. وأساليب الحياة مسألة سوق وسعر، في حين أن الثقافة مسألة قيمة وفكر.

أي أن ظاهر الحال — وهو مجال الرؤية المتاح — ينبئ بأنه ليس هناك حل عربي للأزمة لأن الأوضاع في العالم العربي تغيرت بشدة. ذلك أنه بعد الهزات والاهتزازات التي وقعت من منتصف السبعينات إلى بداية التسعينات — فإن المجرى الرئيسي العربي يتحوّل إلى فروع يشرّد كل منها في اتجاه يكاد يفقد اتصاله بالمجرى الرئيسي موجة بعد موجة!

* * *

والحاصل أنه حتى سنة ١٩٧٤ كان يمكن أن يقال إن هناك تياراً رئيسياً عربياً يتدفق عليه تأريخ وحركة هذه الأمة في العصر الحديث، لكنه منذ ذلك الوقت تبدلت معالم الطرق وانقلبت قواعد السير فيها، وزادت حوادث التصادم. ولم يقع التصادم في حاضر الأمة وحده، بل إن حاضر الأمة راح يتشاجر ويتعارك مع ماضيها كما لو أنه يتمنى أن يعثر على ذرائع قديمة لخطايا جديدة. ومع أن النظر إلى الماضي ونقده ضروري، فإن الشجار والعراك معه عقيم، وإنما يلحق الأذى بضمير الأمة وهو خلاصة تجربتها، وبأعصاب الأمة وهي محرك إرادتها، وذلك يؤدي إلى نوع من الغيبوبة والشلل تستحيل معه الاستجابة للدواعي المستقبلية. ومثل هذا يحدث للعالم العربي الذي تتبدل حركته ويتعطل جهازه العصبي، وتتحوّل كتلته إلى شظايا أو مساحات أرض متفرقة بين الصخر والرمل والبحر أشبه ما تكون بجزر متباعدة، أو أقاليم مختلفة:

- ١ — إقليم شبه الجزيرة العربية: وهو يضم ما يعرف الآن بمجموعة دول الخليج زائداً عليها اليمن.
 - ٢ — إقليم شمال أفريقيا: من تونس إلى الدار البيضاء.
 - ٣ — إقليم الهلال الخصيب: وفيه سوريا والعراق والأردن ولبنان وفلسطين — أو إسرائيل بحكم الواقع والواقعية.
 - ٤ — إقليم مصر — والسودان — وربما ليبيا التي تتجاذبها المصائر بين مشرق العالم العربي ومغربه.
- ويظن بعض هذه الجزر — الأقاليم أنه يعرف طريقه إلى حل وإلى مستقبل، ويظن أنه يعرف وسائله إلى بلوغ هذا الطريق وتحقيق هذا المستقبل.

* إقليم الخليج يتصور أن الصيغة الأمثل لخروجه من الأزمة العربية ولضمان مستقبله هي استمرار فرض المقاطعة على العراق وتشديد الحصار الدولي على إيران، وذلك يتكفل بأعدائه، والباقي موكول أمره إلى الولايات المتحدة تعطي الصكوك الضامنة لأمن الأنظمة وأمن الثروة وأمن الأرض.

ونفس التصور يسري في إقليم شمال إفريقيا، يظن أن حل أزمتته والطريق إلى مستقبله هناك على الشاطئ الأوروبي من البحر الأبيض.

ويظن البعض في شبه الجزيرة العربية وفي شمال إفريقيا أن التحالفات والصداقات الدولية ضمان واق من التهديدات الإقليمية والضغوط الداخلية، ومطالب الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وعنغ التيارات الأصولية، وكذلك من قوة الجذب ورابطة الاتصال بالقلب العربي.

وتتصور بعض دول الخليج كما تتصور بعض دول المغرب العربي أن موازنة قوة الجذب وتعطيل رابطة الاتصال بالقلب العربي مؤكدة بختم إسرائيلي على الصك الأمريكي!

والأرجح أن مثل هذه التصورات مؤدية بهذين الإقليمين إلى أزمات إضافية وليس إلى حلول لأزمات أصلية. ثم إنها معطلة عن المستقبل أكثر مما هي موصلة إليه.

ومهما يكن فهذه السياسات على جانبي العالم العربي — شرقه الخليجي — وشماله الإفريقي — سوف تستكمل مشاويرها لأن التيار الرئيسي في العالم العربي كفّ — ولو مؤقتاً — عن فيضانه، ولم يعد ما بقي من ماء في مجراه قادراً على الوصول والتأثير عند الشواطئ الخليجية أو المغربية!

* * *

* يجيء الدور بعد ذلك على إقليم الهلال الخصيب، وهو الإقليم الذي أشعر بالخطر الشديد عليه، وأخشى أنه الآن مفتوح لخريطة جديدة ترسم له استعداداً للقرن الواحد والعشرين، وفي الأغلب قبل انقضاء الربع الأول من ذلك القرن.

وأستأذنكم في أن أقول — وبقدر معقول من الاطمئنان إلى صحة القول بأن الإستراتيجية العليا في إسرائيل تطلق العنان لتصورات تحوم حول مشاريع قد يستهولها بعضنا ويحسبها عصية على التنفيذ.

ولهذه المشاريع مبتدأ وخبر.

* * أما المبتدأ فهو أن إسرائيل تتوقع مشاكل مع السلطة الوطنية الفلسطينية عندما يجيء دور المرحلة النهائية من اتفاقية الحكم الذاتي، وحين تطرح القضايا الكبرى مثل القدس واللاجئين والحدود النهائية والاستيطان. وتتوقع إسرائيل أن السلطة سوف تدخل في مواجهة معها، أو تدخل في مواجهة مع شعبها. وفي الحالتين فهي على طريق صدام عنيف لأنه سوف يقع في الغالب على صخرة القدس.

* * بين المبتدأ والخبر مسافة تتوقع التصورات الإسرائيلية أنها ستكون سنوات ساخنة تعيش فيها المنطقة حالة فوران يرتد العالم العربي فيها إلى الداخل، خصوصاً إذا كانت دائرة التسوية قد استكملت خطها ورسمت دائرتها المقفلة.

وداخل حصار هذه الدائرة المقفلة ومناخها المعبأ بالإحباط، تنتظر التصورات الإسرائيلية أن يزداد الاحتكاك بين المجتمعات العربية والسلطات الحاكمة فيها، وبين الفقراء والأغنياء، مما يترتب عليه صعود في قوة التيارات المتمردة، سواء بالأصولية الدينية أو بالمستحقات الاجتماعية أو غيرها من مولدات الرفض.

* * ثم يجيء الخبر في هذه المشاريع ويتمثل في إغراء واحد من الملوك الهاشميين (في غد قريب أو غد تال له) بعرش في العراق بعد الخلاص من النظام القائم فيه الآن.

وإذا أمكن ذلك، فإن هذا الملك – في ظن إسرائيل – قد يصبح في وضع أفضل للتعامل مع الفلسطينيين في الأردن، ومن ثم يصبح لهم – وهم أغلبية بين سكانه – كيان فيدرالي متحد في إطار مملكة هاشمية أردنية – عراقية. وتذكرون أن ذلك المشروع لمملكة هاشمية سبقت تجربته وبموافقة إسرائيلية سنة ١٩٥٨، وكان ذلك في مواجهة وحدة مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة ذلك الوقت.

وإذا تساءلنا عن الجديد الذي يعيد الطرح القديم وإن في إطار مختلف؟

فالرد أن الجديد هو حل مشكلة العراق، وحل مشكلة الطموح الفلسطيني إلى مجال أرحب.

والعودة إلى مثل هذا الطرح من جديد تفترض أنه إذا أصبح الفلسطينيون شركاء في اتحاد أكثر اتساعاً، فإن عرب إسرائيل – وعددهم الآن يقارب المليون (وهم أكثر غداً وبعد غد) – لهم أن يبحثوا لأنفسهم عن موطن هناك في وديان دجلة والفرات وما حولهما، وليس في وادي الأردن وما حوله. وتذكرون أن هذه أيضاً ليست فكرة جديدة، وقد سبق أن طرحها "وايزمان" أيام المفاوضات على وعد "بلفور" سنة ١٩١٧ !

وبالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية العليا وتصوراتها فإن هناك اعتبارات إضافية تجمل الفكرة وتزينها:

* اعتبار أن مصادر الهجرة اليهودية المحتملة إلى إسرائيل نضبت.

* واعتبار أن نسبة المواليد بين عرب إسرائيل تزيد ثلاث مرات عن نسبة المواليد اليهود، ومعنى هذا أن عشرين سنة قادمة يمكن أن تجعل إسرائيل دولة لقوميتين: يهودية وعربية، وذلك يفسد النقاء اليهودي المطلوب للدولة العبرية!

* وأخيراً... اعتبار ألا يظل داخل دولة إسرائيل عنصر له وزن بشري تتصل هويته بما وراءها، وقد يضعف أمام مؤثرات تصل إليه من خارج حدودها.

ووفق هذه الخريطة – المتصورة – فإنه على هذا النحو:

– تكون الدولة العبرية قد أخذت كامل التراب الفلسطيني.

– ويكون السلام بالأمر الواقع قد احتوى العراق ووصل إلى حدود إيران.

– وربما يكون النظام الإسلامي وقتها قد انزاح عن إيران وحل محله وضع فارسي مغلق يمكن لإسرائيل أن تصادقه، كما حدث ذات يوم بالأمس القريب.

– وربما، أيضاً، تسمح الظروف – ولو في جزء من شمال العراق مؤقتاً – بقيام دولة كردية تظن إسرائيل أنها تستطيع التعامل معها!

— خريطة جديدة بهذا الشكل تصبح ضغطاً محسوساً على دول الخليج يحجز جنوب شبه الجزيرة العربية عن شماله في الهلال الخصيب!

— وخريطة بهذه الخطوط يمكن لها أن تحتوي الكثير من حقول النفط أو تقترب منها، كما تحتوي بعضاً من خطوط موانئ وأبواب نقله أو تقترب منها.

— وكذلك فإن مؤدى هذه الخطوط يصل إلى تطويق سوريا وإحكام الحصار حولها، ومن ثم يصبح مستقبلها هي نفسها قضية مطروحة للبحث.

إن الذين كانوا يستهلون مشروع "شارون" الشهير عن تهجير عرب إسرائيل كلهم إلى خارج فلسطين، كان تقديرهم في ذلك الوقت: أن موازين القوة في الإقليم مضافة إلى ما تبقى من الضمير العالمي — لا تحتمل فكرة هذا النقل الجماعي للسكان. لكنه يفوتهم بين متغيرات الظروف أن العالم أصبح مهياً أكثر مما كان لعمليات تطهير أو تبديل عرقي جرت في أوروبا نفسها — وليس فقط في إفريقيا — ففي يوجوسلافيا السابقة وخلال السنوات الخمس الأخيرة جرى خلع جذور أربعة ملايين من البشر، وليس مليوناً واحداً أو مليونين في بدايات القرن الواحد والعشرين.

يزيد على ذلك، أن موازين القوة في الإقليم لم تعد رادعا، ولعلها أصبحت دافعا. وربما نلاحظ أن معضلة يوجوسلافيا أصبحت شبه مهياة لحل أمريكي هو في الواقع حل أوروبي، وهو في الأصل صربي كرواتي — وذلك بعد أن تم بالفعل، وبالدم والنار، عملية التطهير العرقي والتبديل السكاني على خريطة الدولة اليوجوسلافية السابقة!

وتظن مدرسة جديدة من مدارس التفكير الإستراتيجي أنه إذا أريد إيجاد نوع من الانضباط المطلوب، فإن بعض المناطق المعطوبة من سلالات القرن العشرين قد تنفعها الجراحة مرة واحدة بدلا من جرعات العقاقير التي يتكاسل مفعولها في زمن أصبحت فيه أشعة الليزر قادرة على لمس سطح القمر موجهة من سطح الأرض — في ثانية واحدة.

[إن بعضنا يستطيع في هذا الصدد أن يستفيد من تقارير عدد من مراقبي الأمم المتحدة في يوجوسلافيا السابقة، فهي حافلة بروايات تحكي أن جهات أمريكية رسمية ومسؤولة رصدت وتابعت عملية قتل ثمانية آلاف رجل وصبي من مسلمي البوسنة في محمية "سربرنتسيا"، وسكنت وانتظرت لأن تصفية محميات الأمم المتحدة كانت مطلوبة لتتقية الخريطة من بقع سكانية لا لزوم لها حتى تنهياً هذه الخريطة لحل أمريكي.

كذلك، تقول هذه التقارير إن الجيش الكرواتي سُمح له أمريكا باحتلال منطقة "كرايينا" لإزالة محمية أخرى، وأن ذلك تم بمشورة عسكرية أمريكية قدمها الجنرال "كارل فونو" رئيس أركان الجيش الأمريكي السابق ومجموعة من مستشاريه. وكانت تلك أيضاً تهيئة جراحية لدبلوماسية الحل الأمريكي.

إن أحد مراقبي الأمم المتحدة أنهى تقريره عن ذلك كله بقوله: "إن هذه السياسات كان من شأنها أن تجعل وجهه ماكيفيللي نفسه يلتهب من حمرة الخجل".]

ومع ذلك، فإنه لو تذكر بعضنا كيف تحول المشروع الصهيوني خلال القرن العشرين، من حلم "هرتزل" إلى وعد "بلفور"، ومن قرار التقسيم في نيويورك إلى موائد التفاوض في مدريد — لتنبهوا إلى أن القرن الواحد والعشرين قد يجعل المستحيل ممكناً، بقدر ما أن القرن العشرين جعل الأسطورة واقعا!

إن إسرائيل عندما يحين الوقت للتسوية النهائية لا تريد أن تجد مسلمين ومسيحيين في الأندلس العربية، ولا تريد مسلمين وصربا في البوسنة الفلسطينية، ولا تريد وطنا ثنائيا من "الفلمنك" و"الوالون" في بلجيكا الإسرائيلية — وإنما تريد دولة واحدة ودينا واحداً يوفر أرضية ثقافية واحدة، ويومها، وليس قبل هذا اليوم، سوف يصدر قانون بالجنسية الإسرائيلية التي لم يصدر بها قانون حتى هذه اللحظة!

تبقى المنطقة الأكبر والأخطر في العالم العربي وأعنى بها مصر، فهي بوزنها السكاني ثلث العالم العربي، ثم هي بموقعها الجغرافي قلبه، وهي بدورها الحضاري محركه التقليدي. وربما بسبب هذه المواصفات المصرية نفسها فإن الذين يهتمهم أن تتباعد الأطراف العربية في الخليج والمغرب، والذين يعكفون على رسم خطوط الخرائط الجديدة في الهلال الخصيب — لا يريدون مصر بذاتها أو بصفاتها، ولعلمهم — حرباً أو سلاماً — يريدون لها أن تتكفى على نفسها، وقصارى ما يسمح لها به ضمن ترتيب جديد للمنطقة أن تتحول في مكانها لا تخرج منه — إلى ورشة للعمالة الرخيصة تصنع سلعا يتولى غيرها تصديرها، ثم تفتح سوقها وهي كبيرة في الحجم محدودة في قوتها الشرائية — لسلع قد تعرض عنها أسواق أخرى. ومن التقلصات الظاهرة الآن على سطح السياسة العربية أن مصر تستشعر محاولة "لتحجيم دورها"، وذلك يستفز صبرها خصوصا مع اعتقادها — وهو صحيح — بأنها كانت الباب إلى الحرب، والباب إلى السلام. والآن بعد انتهاء الحرب، وحتى قبل اكتمال دائرة السلام — فإن هناك أطرافاً إقليمية ودولية تريد من مصر أن تتلهى بمشاكلها. والمأزق أن مصر حيرى بالفعل أمام مشاكلها وضمنها مشاكل هوية، ومشاكل تنمية اقتصادية، ومشاكل توجه سياسي واجتماعي، ومشاكل عنف تتعدد أسباب التحريض عليه.

لكنه يبقى أن هواجس تحجيم الدور المصري صحيحة، وإن غاب عن البعض في مصر أن الأدوار التاريخية ليست وظائف وإنما واجبات، وليست إرثاً وإنما مسؤوليات. بمعنى أن الدور المصري له باستمرار حجم يقاس بأدائه وليس بأي مقياس آخر مهما قال التاريخ عن الماضي، ومهما قالت الكبرياء عن المستقبل!

إنني — على أي حال — وفي مناسبات سابقة تحدثت طويلاً عن الأحوال والاحتمالات في مصر، وليس في نيتي أن أكرر الآن ما قلته. لكني أريد أن أتعرض لسؤال واحد يطرح نفسه على الساحة الآن، وهو هل صحيح أن "الإسلام هو الحل"؟ واعتقادي أنه في مصر وفي غير مصر من بلدان العالم العربي أن "الإسلام ليس هو الحل"، وإنما الإسلام هو النور والهداية التي يمكن أن ترشد إلى مواطن الحل.

واعتقادي أن الإسلام — شأنه شأن كل دين مقدس — ضياء يغمر هذا الكون، ومن ثم يهيئ للعقل الإنساني ممارسة حقه في اختيار الحل. أقصد أن الشريعة الإسلامية — وكل شريعة دينية — لم تفرض سلفاً على المجتمعات كيف تدير علاقاتها مع غيرها؟ ولا كيف تدير مواردها الاقتصادية والاجتماعية؟ ولا كيف تحقق العدل والحرية والمساواة في الفرص لأهلها؟ ولا كيف تستطيع تحصيل العلوم وامتلاك التكنولوجيا؟ وإنما الدين — كل دين — نور يضيء طريق المؤمنين به حتى يختاروا بإرادتهم الحرة ما يرون في تلك المجالات وغيرها، ثم يكون حسابهم أمام خالقهم على استعمال عقولهم أو تعطيلها بعد أن كرمهم الله وخصهم فوق كل مخلوقاته بامتيازها.

إنني أتذكر لقاء في بيروت مع مطلع هذه السنة مع العلامة السيد "محمد مهدي شمس الدين". وفي هذا اللقاء، أطلعني هذا الشيخ المستنير على مخطوط قديم يحوي — بين ما يحويه — نصاً مأثوراً عن الإمام "علي" يقول فيه: "إنما يبعث الله الأنبياء والرسل لإيقاظ دافئ العقول".

والراجح أن الشعار القائل بأن "الإسلام هو الحل" – وقع التجني عليه من أصحابه أولاً، ومن خصومهم ثانياً، ثم تكفلت الظروف بالتشويش على ما تبقى منه ثالثاً.

* أولاً – لأن أصحابه اكتفوا بإطلاقه عنواناً بغير تفصيل، ولم يدعموه بشرائع إلهية مستقبلية محددة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن والعلاقات الدولية. وفي أحسن الأحوال فقد ألحقوا بالشعار اجتهادات إنسانية قابلة للمناقشة، لكنها في معظم الأحيان غامضة تعوض غموضها بسيف الحق تلوح به حتى وإن لم تستعمله! * وثانياً – لأن خصوم هذا الشعار وجدوا أنفسهم أمام شحنات مجهولة لا يعرفون كيف يتعاملون معها، ومن ثم أصبح موقفهم رفضاً يتصدى بالعصبية، ثم تحولت العصبية إلى عنف، وتحولت الشحنات المجهولة بدورها إلى عنف مقابل.

* وثالثاً – فإن الظروف – بحركة الفعل ورد الفعل – جاءت معها بزوابع شديدة غطت على الأفكار والنوايا، وعلى المواقف والرجال جميعاً، وخلفت في كثير من الأحيان حطاماً وركاماً ملطخاً ببقع دم. وربما أنه عند هذا الحد يستحق الأمر بعض التفصيل. فحركة الإخوان المسلمين في مصر كانت الجذر الأساسي للحركة الإسلامية السياسية الحديثة، ومنها ظهرت فروع وصلت إلى أطراف كثيرة في العالم العربي والإسلامي. وفي الثلاثينات والأربعينات بدت هذه الحركة أمام غيرها جذراً وفروعاً، مركزاً وأطرافاً، كما مجهولاً. وكل مجهول بالطبيعة خطر محتمل وهكذا كان.

ووقع أول صدام بين الإخوان المسلمين في المركز وبين الدولة المصرية في القاهرة في أواخر الأربعينات أيام العصر الملكي. وعندما استحكمت هذه الصدام صدر القرار بحل الإخوان المسلمين. وقام رئيس الوزراء المصري ("النقراشي" باشا) بحل الجماعة وتحريم نشاطها. وفي الرد عليه قامت الجماعة باغتياله، ورد القصر الملكي بقتل زعيم الجماعة (الأستاذ "حسن البنا") جهاراً نهاراً في أحد شوارع القاهرة الرئيسية. ومن يومها بدأت دورة القتل، والقتل المضاد.

وفي العصر الجمهوري تكررت الظاهرة. وأثبتت التجربة في المرتين أن الدولة كانت الطرف الأقوى، ومن أثر ذلك أن المركز الرئيسي للحركة في مصر ارتبك دوره واضطرب تأثيره، وفي غيابه فإن الأطراف البعيدة عن الضغط المباشر ظلت تمارس نشاطها. وبدرس واستيعاب ما حدث في القاهرة فإن الفروع كانت على استعداد أكثر من المركز للتلاؤم مع الظروف المحلية في كل وطن عربي أو إسلامي. وعندما خفّ الضغط في مرحلة من المراحل (سنة ١٩٧٢) عن المركز وعاد إلى استئناف نشاطه – وإن بتصريح غير رسمي – فإن الأطراف كانت قد اكتسبت لنفسها خصائص محلية، ثم إنها أعطت نفسها حرية في الحركة بحيث أصبحت تؤثر في المركز أكثر مما تتأثر به.

هكذا ظهرت حركة إسلامية ذات خصائص معينة في السودان مثلاً، ونفس الشيء في تونس، وفي سوريا، وفي الأردن، وحتى في باكستان.

وزاد على ذلك أن ما وقع للمركز في القاهرة تكرر مع الأطراف في فروع أخرى مختلفة من إسلام أباد إلى الدار البيضاء. فقد تعرضت الفروع لضغوط شديدة من الحكومات في أوطانها، وفي بعض الأحيان وصلت قوة الضغط إلى حد الشرخ والكسر.

وبالتالي، فلم يبق حل إسلامي واحد — على فرض أنه كان هناك من الأصل حل — وإنما أصبحت الحلول الإسلامية طرزاً وأشكالا مختلفة متعددة، وأحيانا طرزاً وأشكالا متنافرة ومتخاصمة.

ثم استجد أن الثورة الإسلامية في إيران وقد نجحت في إسقاط النظام الشاهاني السابق عليها، عرضت نفسها على الجميع.

وربما كانت الأمور تختلف لو أن الثورة الإسلامية نجحت في إيران إلى درجة تجعلها نموذجاً قابلاً للانتشار ولتأكيد دعوة أن "الإسلام هو الحل"، لكن الثورة الإسلامية — وربما دون قصد منها — حملت منذ اليوم الأول أفعال الخلافات التاريخية بين المذاهب الإسلامية، ثم غاصت إلى الركب في مشاكل الدولة الإيرانية. ومع أنني لست بصدد إجراء تقييم للثورة في إيران، إلا أن واقع الحال يظهر لنا أن إيران ليست دليلاً غير قابل للشك على صحة الشعار القائل بأن "الإسلام هو الحل"!

وأحسبني ما زلت عند الرأي الذي قلته في ضاحية من ضواحي باريس لـ "آية الله الخميني" حين لقيته والثورة ضد النظام الشاهاني في أوجها. وقتها قلت له: "إنني أستطيع أن أسمع هدير مدافعك تلك النظام القديم بقوة الإيمان، ولكني أنتظر رؤية المشاة من جنودك يحققون النصر ويبنون دولة قوية جديدة بدلا من الانقراض والأطلال الباقية بعد سقوط الشاه". وأضفت: "إن المشاة القادرين على تأكيد النصر وبناء الدولة هم كتائب المتقنين والمتعلمين والمتخصصين في كافة المجالات من أبناء الشعب الإيراني". وكان رده: أن "الثورة الإسلامية لن يعجزها أن تجد بين أبنائها مثل هؤلاء".

والذي حدث هو أن المدافع كانت شديدة الكفاءة، ولكن المشاة بعدها وكما يبدو لي — حتى هذه اللحظة على الأقل — ليسوا على نفس كفاءة المدافع. هذا مع أنني أعترف للثورة الإيرانية بصرف النظر عن كل شيء بفضل أنها حتى هذه اللحظة ما تزال مرابطة عند أسوار القدس.

وفي النتيجة فإنه يظهر أن مقولة "الإسلام هو الحل" — سواء بأخطاء أصحابها، أو برفض خصومها، أو بالظروف التي تعرضت لها، لم تعد حلا. بل لعل سياق الحوادث دفعها لأن تصبح جزءاً من الأزمة أكثر مما هي جزء من حلها!

أقول ذلك وأضيف إليه اعتقادي الراسخ بأنه لا يمكن تصوّر مستقبل عربي في عزلة عن الفكر الإسلامي وتراثه الإنساني والحضاري!

والمجتمع المصري بطبيعته متدين، ونعرف أن تلك طبيعة غيره من المجتمعات في الوطن العربي، لكن الإسلام يظل قضية أكبر وأشمل من كل ظواهر ومشروعات الإسلام السياسي.

إن الفكر الإسلامي السياسي إسهام خلاق وغني لمفكرين إسلاميين عظام مارسوا بقدر ما أتيح لهم من نور وعقل حقهم في الاجتهاد. لكنه في حين أن شريعة الله مقدسة فإن ضرورات التشريع الإنساني تتحوّل وتتطور مع تقدم العصور، وازدياد رقعة العمران، واتساع مساحة النور المتاح أمام العقل الإنساني.

ولقد كانت هناك ذروة وقع معها الظن بأن ما يعرف بوصف "الإسلام السياسي" موجة غالبية، وكان ذلك سنة ١٩٨٠ بما تبدي من انتصار الثورة الإسلامية وسقوط الشاه في إيران، وبما تلا ذلك سنة ١٩٨١ أثناء خريف الغضب في مصر واغتيال الرئيس "السادات". لكن هذه الذروة مضت وظهر أن ضرورات وتحديات العصر أعتى

من أي موجة سياسية، كما أن الإسلام عقيدة أبقي وأخذ من أي شحنات عاطفية ونفسية، أو أي أزمات اقتصادية واجتماعية، أو أي اكتفاء بالتراث يعفي نفسه من الإضافة إليه!

أزيد على ذلك أن الإسلام سوف يظل حصنا ودرعا للمقاومة الوطنية والقومية في الأزمات لأنه هويتها الأساسية. وهو إلهام لهذه المقاومة حين تمارس حق الاختيار الإنساني الذي أعطته الحكمة الإلهية للبشر حتى يكون أساس لحسابهم يوم الحساب!

لكنني أضيف إلى ذلك أنه حين تتبدى الحالة الإسلامية عنفا سياسيا، وحين تطول مدة هذا العنف لسنين، وحين يصل عدد ضحاياه إلى الألف، وحين تشارك فيه مع هذه الاعتبارات جموع واسعة من الناس، وحين يتركز هذا العنف في أكثر مناطق الوطن حاجة وفقرا – إذن فمن الضروري على كل سلطة أن تتوقف لتراجع نفسها أولاً وتساؤلها عن طبيعة ما هو جار، ثم تجد له تكييفاً أكثر دقة من مجرد تهمة الإرهاب.

يتصل بذلك أنه حين تتبدى الحالة الإسلامية ممارسة سياسية مفتوحة على الساحة ووفق القواعد والأصول، فإن الفرصة لا بد أن تتاح لهذه الممارسة حتى تلتزم هذا المنهج، ولا يكون الحوار معها بواسطة المحاكم العسكرية. هكذا، فإنه – لا "الإسلام هو الحل"، ولا عنف الحالة الإسلامية أو العنف ضدها، يفتح ولو تقب إبرة إلى مثل هذا الحل.

ومعنى ذلك أن البدائل المطروحة على الأمة العربية مجتمعة، أو على أقاليمها مختلفة أو متفرقة، لا تقدم حلا سهلا أو سريعا أو قريبا كما سبق وعرضت!

* * *

تتشابك الطرق وتتعدد أكثر إذا ما تذكرنا أن حل الأزمة العربية الراهنة معلق على نحو أو آخر بأزمة عالمية – في الفكر وفي الواقع – تعكس آثارها على الجميع وتصيبهم بمضاعفاتها.

وصميم الأزمة العالمية أن المجتمعات شرقا وغربا لم تعد في عصمة عقائد أساسية يمكن استلهاها في السياسات، ويكون القياس عليها في التصرفات، ويقع الاحتكام إليها في حل الأزمات ضمن بناء منطقي متكامل له فضاءه ومرتكزاته.

ونذكر أنه ظهرت في القرن التاسع عشر – ومشت منه إلى القرن العشرين – عقيدتان أساسيتان ... "أمهات أفكار" – إذا جازت استعارة ذلك التعبير الذي شاع أخيرا – وقفت كل واحدة منهما مقابل الأخرى وطرحت نسقا متكاملًا في الفكر والفعل، بل واستطاعت أن تنشئ "دولة نموذج" حسب مواصفاتها.

* كانت "أم الأفكار" الأولى تصورا يرى أن المجتمعات قادرة على تنظيم نفسها بنفسها بواسطة المبادرة الذاتية وبآلية السوق. وتلك هي العقيدة الرأسمالية أو الليبرالية. وكانت دولتها النموذج في البداية بريطانيا، ثم أصبحت الولايات المتحدة هذه الدولة النموذج.

* وكانت "أم الأفكار" الثانية تصورا يرى أن المجتمعات لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها وإنما تلك مسؤولية الإنسان وبآلية التخطيط المركزي، وهذه هي العقيدة الماركسية أو الشيوعية، وكانت دولتها النموذج في البداية هي الاتحاد السوفيتي. ويبدو أن الصين – بعد مراجعات عميقة وواسعة – تطمح إلى هذا الدور.

لكن الذي شهدناه في أواخر القرن العشرين أن كلا من "أم الأفكار" راحت تفقد سطوتها، كما أن دولتها انزلقت إلى أزمة تأخذ منها – على الأقل – حقه في تجسيد النموذج.

لقد تبدي من ناحية أن المجتمعات لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها، وهذه أزمة الولايات المتحدة، ذلك أن المجتمعات في طلبها للتفوق وللعدل والمساواة تحتاج إلى تنظيم.

ثم إنه تبدي من ناحية أخرى أن المجتمعات لا تستطيع أن تعيش على صرامة التخطيط المركزي، وهذه هي الأزمة التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتي، ذلك أن المجتمعات في طلبها للحرية والتجديد لا تنمو داخل أوعية من حديد.

ثم إن المجتمعات في الحالتين – سيطرة السوق أو سيطرة التخطيط المركزي – تحتاج إلى زاد روحي لا تستطيع السلع وحدها أن توفره!

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي راحت الولايات المتحدة تهنئ نفسها وتطرح مقولات نظام عالمي جديد، وتنتشر اجتهادات عن نهاية التاريخ وصراع الحضارات، إلى آخره.

ومع الأزمة الأمريكية الشديدة راحت الصين – بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي – تهيئ نفسها لاحتمال أن القرن الواحد والعشرين سوف يكون قرناً آسيوياً، وأن مركز الثقل فيه سوف يكون محيط الصين.

لكنه في الفراغ الناشئ بعد أزمة العقيدتين الأساسيتين "أمهات الأفكار"، فإن بوادر القرن الجديد تشير إلى بروز ظاهرة أشد تأثيراً وقوة، وعلى نحو يعطيها الفرصة لكي تكون سلطاناً حاكماً يرث العقائد المتعثرة في أزمتها، وهذا السلطان هو ما يطلق عليه الآن وصف "العالمية" أو "الكوكبة" globalization.

تفترض "الكوكبة" أو "العالمية" الجديدة حركة متدفقة لا يحق لأحد أن يظل خارج مجالها المغناطيسي وقوانينه متمثلة في ثلاث ظواهر:

* رأسمال يتحرك بدون قيود.

* وبشر ينتقلون بغير حدود.

* ثم معلومات تتدفق بدون سدود.

لكنه لا يغيب عنا أن هذا كله معلق بمشيئة بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط، وليست مثقلة بولاءات وطنية أو عقائدية أو اجتماعية، وليست متحملة بمسؤولية تجاه أمة أو دولة أو جنس أو دين.

– بيروقراطية إدارية عابرة للقارات تدير حوالي ألف بنك وشركة صناعية وتجارية ومالية تتحكم وحدها في نصف الإنتاج العالمي تقريباً ما قيمته ١٢ تريليون دولار من حجم إنتاج عالمي قيمته ٢٥ تريليون دولار سنوياً).

– وبيروقراطية عسكرية – أعطت نفسها سلطات لا ترد في تطوير السلاح وإنتاجه واستعماله في بؤر توتر تراها على خرائطها – داعية للتدخل، وذلك يحدث في معظم الأحيان دون تفويض شرعي أو دستوري. والمدهش أن أسلحة الدول تستخدم في هذه البؤر بغير مسؤولية على أصحاب الرأي والمصلحة في استخدامها.

– وبيروقراطية دولية تبعث بتوجيهاتها وتعليماتها من قلاع بعيدة مسيطرة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، والمنظمات العاملة في أوروبا من الحلف الأطنطلي إلى السوق المشتركة. وهذه البيروقراطية من قلاعها البعيدة تتحكم في الإنسان العادي حيث كان، ابتداء من قيمة النقد في جيبه إلى لقمة الخبز في فمه إلى السلاح الذي يحميه أو يهدده!

– وأخيراً تنضم إلى هذه البيروقراطيات كلها بيروقراطية إعلامية تسيطر على حركة المعلومات والمواد الإخبارية والترفيهية المتراحمة في الأجواء والمتدفقة من القنوات الفضائية، وكلها تؤثر بطريقة فادحة على

اهتمامات وتطلعات وأمزجة الناس، بل إن لها القدرة على إعادة صياغة وتشكيل هذه الاهتمامات والتطلعات والأمزجة، وتكاد أصواتها وألوانها أن تحل محل الثقافة وأن تعيد كتابة التاريخ.

وهكذا، فإن العرب الذين يتطلعون إلى العالم الخارجي ينتظرون منه حلاً، يجدون أن العالم يلقي على أكتافهم ولا يحمل عنها، ويزيد من علمهم ولا يشفي منها.

* * *

ولقد طوفنا بالآفاق شرقاً وغرباً، ولم نجد حلاً حتى وإن لم يكن سهلاً أو قريباً. والسبب أننا نبحث عن شيء لم يوجد بعد، ولم يولد بعد، ثم إن حالة إجهاض سابقة ما زالت تمنع بتنزيهاها المستمر فرصة حمل جديد.

وتلاحظون حتى هذه اللحظة وبقرب نهاية هذا الحديث أننا لم نتجاوز بعد نطاق الأزمة إلى مجال حلها، ولم تقترب من المستقبل أو مشارفه.

لكن ذلك لسوء الحظ ما نملكه، وربما ما يملكه غيرنا.

وبرغم ذلك، أجدني على استعداد للاقتناع بأن ما نقوله عن الأزمة العربية عرضاً واستعادة وتكراراً ليس جهداً ضائعاً أو منقطع الصلة بطرق الحل ومسالكه.

ولعلنا نطمئن أكثر إذا تأملنا النقلات الطبيعية التي ينتقل بها الفكر إلى الفعل مع أي معضلة تواجهه في أي مجال من المجالات، سواء كان هذا المجال نظرياً أو علمياً أو اجتماعياً.

فالحلقات المنطقية في السلسلة الواصلة من الفكر إلى الفعل ثلاثة في الغالب:

الحلقة الأولى: أننا نلاحظ ونبحث وندقق في ظواهر وأعراض وأسباب معضلة تواجهنا.

الحلقة الثانية: أننا نربط علاقة الظواهر والأعراض والأسباب ونستوثق ونستوعب، ويصل ذلك بنا إلى درجة التشبع والامتلاء.

والحلقة الثالثة: أنه نتيجة للتشبع والامتلاء مع زيادة الضغوط الملحة في طلب حل، يقع في لحظة من اللحظات ما تسميه مدارس الصوفية — ومدارس العلم أيضاً — بـ "الفيض والجلء"، ومن ثم ينبثق ضوء قد يكشف عن بداية طريق.

إن لحظة "الفيض والجلء" في هذه الحالة ليست إلهاماً من وراء الطبيعة، ولكنها عملية تحول حقيقي ونقلات تتوالي وتتراكم من خلال حركة الفكر وتداعياتها وبالاحتكاك مع الضرورات والظروف — وحينئذ قد يلعب شعاع. إننا شهدنا هذه التجربة تقع بالفعل في مجالات العلوم الطبيعية.

ثم إن شيئاً قريباً من ذلك يحدث في مجال العلوم الإنسانية وإن بمنهج مختلف. وإذا كانت الطبيعة تنظمها في النهاية قوانين تستطيع لحظة "الفيض والجلء" أن تكشف عنها، فإنه بالنسبة للمجالات الإنسانية توجد في النهاية علاقات وصلات، تتبه وتوجه.

أريد أن أجمل القول:

١ — نحن في العالم العربي نعيش أزمة عنيفة ومركبة من صنعنا ومن صنع غيرنا ومن صنع عالمنا وعصرنا.

٢ — نحن بجهد جهيد نبحث عن مخرج ونتمسك حلاً وسط ضغوط هائلة، ولكن هذا الحل لم يجيء حتى الآن.

٣ - ثم إن الحل ليس معلقاً برأي أحد ولا برؤيته، فحلول المعضلات تحتاج إلى استمرار الاحتكاك بين الحقائق والظروف، وبين الواقع والمطلوب، حتى تظهر بارقة.

إن ما أجملته الآن ليس استسلاماً لما كانوا يسمونه بالحتمية التاريخية، وإنما هو روح التجربة الإنسانية في حيويتها وتدفعها، في خلقها وإنشائها.

وربما أريد أن أتفائل وأقول إن طول الأزمة، بغير أن يتبدى سبيل إلى حلها، يرجع إلى عدة مجموعات من الملابس المحيطة: عملية، ونفسية، وغريزية.

* وبالنسبة للمجموعة العملية فأمامنا حواجز كثيفة من الغموض: خبايا داخل خفايا، وأغاز داخل أسرار. وعلى سبيل المثال:

- ما هو موقعنا على خريطة العالم؟ وما هو نوع علاقتنا مع القوى الفاعلة فيه؟ وإلى أي مدى وبأي ثمن تظل علاقتنا بهذه القوى مركزة بالدرجة الأولى في قوة واحدة هي الولايات المتحدة؟ وهذه القوة في الزمن الراهن تتولى مشاكل العالم، لكنها تمارس هذه الولاية بأسلوب عجيب. أسلوب لا يعترف بالتاريخ ولا بالقانون، وإنما يتعامل مع الواقع أو ما يظنه واقعا، وهو يفعل ذلك بالإملاء وليس بالتفاوض. والإملاء في كثير من الأحيان وحي المصالح الانتخابية لساكن البيت الأبيض أو حزبه.

- كيف ينعكس تأثير علاقتنا بطرف واحد في العالم مستقبلاً على قرارنا خصوصاً مع نشوء مراكز تأثير، ومراكز ضغط، وبؤر توتر قريبة أو مجاورة؟

وعلى سبيل المثال، فإنه من الممكن تصور ضغوط أوروبية على كل الأقاليم العربية هدفها تحديد حرية انتقال البشر (طبقاً لقوانين "الكوكبة" أو "العالمية") بحيث تصبح حركتها في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب وليس العكس.

إن ظواهر صد حركة الجنوب إلى الشمال تعكس نفسها أمامكم في أوروبا كلها على شكل قوانين للهجرة. وأظن أن عملية تثبيت الجنوب في مكانه - إلى جانب الترتيب لعلاقة أوروبية في شمال البحر الأبيض مضبوطة مع منطقة في جنوب هذا البحر مفلوطة - تبين من أهم مطالب اجتماعات "برشلونة" أخيراً، مهما كانت براعة المساحيق ورقة العطور التي تتوسل بها هذه المطالب.

وعلى سبيل المثال، فإنه من الممكن تصور توترات في منطقة شبه القارة الهندية تصب في اتجاه منطقة الخليج العربي بما لا يخطر لأحد الآن على بال، مع ملاحظة أن منطقة الخليج الآن ملأى برؤوس جسور آسيوية.

وعلى سبيل المثال أيضاً، فإنه يمكن توقع ضغوط وتوترات نازلة من الشمال شرقاً وغرباً وراء إيران أو وراء تركيا، أو وراء اثنتين معاً، تحمل عواصف من شبه جزيرة القوة معبأة بمخاطر يصعب تقديرها على الأرض والبشر والموارد، بما في ذلك خطوط الحدود، واعتبارات الأمن، وحتى مياه الأنهار.

إلى جانب ذلك، فإن الأراضي الإفريقية الواقعة إلى الجنوب من أقاليم عربية ممتدة، مكشوفة لأنواع من الفوضى. وربما تذكرنا أن المرض مُعد وأن الصحة غير معدية!

وأي في ذلك كله تصورن للأمن القومي العربي؟ وكيف نفكر فيه؟ وكيف نتصرف إزاء احتمالاته؟!

- ما هي أحوالنا الاقتصادية؟ وما هي نتيجة سلسلة عقود من التنمية؟ وما هو التركيب الطبقي لمجتمعنا؟ ثم ما هو بالضبط حجم ما تراكم - أو ما تبدد - من ثرواتنا وأموالنا؟

— ما هي فكرة العرب عن حقوق الألغام النائمة — كالفتنة — في تنويعاتهم العرقية والدينية والطائفية في ظروف يظهر فيها محرضون كثر على إيقاظ هذه الألغام بالفتنة تؤثر في وحدة الشعوب وتماسك بنيان الأمة؟
— ما هي الصور المحتملة لشكل المستقبل، خصوصا وأن هذا الشكل متصل على نحو ما بعنصرين مختلفين بينهما علاقة ملتبسة؟

وهنا، فإنني أتحدث عن الجيوش وعن الشباب.
وعلى نحو ما، فإنه يبدو أن بعض الجيوش العربية مُستتفر بأكثر من اللازم نحو مشاكل الداخل — بعيدا عن الأمن الوطني والقومي — وهو صميم اختصاصه.
وعلى نحو ما، فإنه يبدو — في الوقت نفسه — أن كتلا كبيرة من الشباب العربي مُستغرق بأكثر من اللازم فيما لا علاقة له بالمستقبل وهو بالتأكيد حياته ومجال فعله.
— ما هي طبائع السلطة الحاكمة في كل بلد عربي؟ وما هي قواعدها؟ وما هي ولاءات النخب المحيطة بقمّة السلطة والمؤثرة أو الضاغطة بالتالي على قرارها؟
— إلى أين تصل بنا مسيرة السلام الجارية الآن، خصوصا وأن كل ما حدث في هذه المسيرة حتى هذه اللحظة يظهر أننا وصلنا بالكاد إلى الساحة الخارجية للمعابد التي تسكنها الآلهة الغاضبة، لكننا لم نعبر فوق العتبات الفاصلة بعد؟

ننسى أحيانا أن إسرائيل في الأصل والأساس ادعاء توراتي يؤمن به ويعمل على أساسه كل سكان إسرائيل: المعتدلون العلمانيون والمتطرفون الدينيون سواء بسواء.
وصحيح أننا نرصد بينهم خلافات، لكن هذه الخلافات تفاصيل، فإذا هي تجاوزت التفاصيل — وهو أمر وارد — إذن فنحن أمام احتمالين كلاهما متفجر:

* إذا ساد المعتدلون العلمانيون لم يعد هناك أساس لقيام الدولة.

* وإذا ساد المتطرفون الدينيون لم يعد هناك أساس لقيام السلام.

إن "الحل الفلسطيني العراقي الأردني" الذي أشرت إليه فيما قبل قد يعطي مخرجا من هذه المعضلة يوفق بين الديني والعلماني في إسرائيل، ويعطي أساسا مختلفا للدولة اليهودية يقوم على وحدة التراب الإقليمي. وبقيامه فإن هذه الدولة تستطيع أن تسترضي الأسطورة وتستبقي الضرورة اللازمة لتوسعها وازدهارها!
وفي مثل هذه الأحوال فالإي أين من هنا بالنسبة للعرب؟

وكيف تتصرف النظم العربية حينئذ على المستويين الإقليمي والدولي، وحتى في ممارسة سياساتها الداخلية؟!
— ما هي حدود الارتباطات والتعهدات والترتيبات التي قامت وتقوم بين قمم السلطة والنخب المحيطة بها — مع أطراف غير عربية، إقليمية أو دولية؟ وعلى سبيل المثال فقد أزعج أنني أعرف يقينا ما جرى في عدد من العواصم العربية عندما وقع ذلك المنحى على الطريق أواخر سنة ١٩٧٣، وحتى الآن حين أصبح المنحى انقلابا كاملا في كل شيء.

إن عدداً من الحكام العرب وهم يدركون بحواسهم مخاطر ما هم مقبلون عليه طلبوا — وحصلوا — من الولايات المتحدة الأمريكية على ضمانات متعددة المستويات:

(أ) مسؤولية أمريكية عن الأمن الشخصي حتى يمكن إعادة تدريب مختصين محليين على أحداث أساليب الحماية الشخصية.

(ب) مساعدة أمريكية على تأمين الحكم ضد أي جهات عربية قد تعترض أو تعارض – بل إنه في بعض الحالات جرى تحديد هذه الجهات المحتملة للمعارضة بالاسم.

(ج) كفالة أمريكية بصد أي محاولات دولية تقوم بها أطراف كبرى لا تعجبها أو لا تناسبها تقاطيع وملامح السياسات الجديدة.

إن مثل هذه الطلبات العربية والاستجابات الأمريكية لم تحدث من رجل واحد ولا من نظام واحد في العالم العربي، وإنما شارك فيها كثيرون. وفي حالة بعضهم فإن الإثبات كان ممكناً. وفي حالة آخرين، فإن الإثبات كان صعباً مع أن الظلال كانت كافية، فظل أي جسم يثبت وجوده حتى إذا لم يكن الجسم نفسه مرئياً للأبصار. وبصفة عامة، فإن مجتمعات المدن العربية أتاحت الفرصة لظهور الحقائق، بعكس مجتمعات العشائر والقبائل المغلقة على نفسها والتي يحتكر الحكمة شيوخها!

– وهناك سؤال آخر قد يكون الأكثر خطراً على حرية العرب في حل أزمتهم والعتور على مستقبلهم، وهو سؤال يتصل بعامل مستجد لم يكن قائماً في مراحل سابقة. بل إن التحسب له في ظروف سابقة كان من ضرور المستحيل. وذلك هو السؤال عن نوعية قواعد التدخل والاشتباك لدى القوات العسكرية الأمريكية المرابطة الآن في المنطقة؟ ذلك أنه على السواحل العربية، وفي العمق العربي، تتمركز الآن مجموعة ست فرق كاملة منتشرة ما بين الخليج والمحيط، وهذه الفرق الست تعززها في الأحوال العادية قوة طيران تصل إلى خمسة عشر سرباً، إلى جانب ١٨٠ قطعة بحرية.

وذلك حشد يزيد حجمه وقوة نيرانه عن القوة الأمريكية العاملة في إطار حلف الأطلسي، سواء في زمن المواجهة مع حلف وارسو أو بعد نهاية الحرب الباردة.

وهذا الحشد ليس مجهزاً لعدو دولي منافس – لأن الموازين الدولية الآن مسترخية. ثم إن هذا الحشد ليس مجهزاً لعدو من الإقليم طامع، لأن الأعداء في الإقليم – وإلى مستقبل منظور – أسرى ضعف أو نزف لا يسمح بالمغامرة.

ومعنى ذلك أن هذا الحشد مجهز لعدو أو أعداء مجهولين، في الداخل على الأرجح. والخطر القائم هو أن وجود هذا الحشد – مهما كان المجهول الذي يجهز نفسه لملاقاته – يخلق في حد ذاته نوعاً من الاستفزاز للمشاعر الوطنية والقومية، وهو بذاته أيضاً يستدعي مقاومة قد لا تجد سبيلاً إلى المقاومة المباشرة، ومن ثم تلجأ إلى وسائل غير مباشرة.

وتتسع المواجهات وتتشابك الصراعات، وتمتدج الهموم مع المخاطر!

* وأنقل إلى المجموعة الثانية من الملابس، وهي النفسية. وعلى سبيل المثال:

– فإن الأجواء التي سادت في العالم العربي خلال السبعينات والثمانينات أحدثت خطأً تداخلت معه المراحل، ولم يعد في مقدور أحد أن يضع لهذه المراحل سياقاً زمنياً له فواصله، بحيث يتضح ما هو القديم في الأزمة العربية؟ وما هو المستجد؟ ما هو المرض الأصلي؟ وما هي المضاعفات الطارئة عليه؟ ونعرف جميعاً أن من أولى

ضرورات التشخيص السليم لأي علة أن يكون هناك نوع من السجل الكامل لما أصاب أي جسم واعتراه من لحظة الميلاد، بل ومن قبلها، مما هو موروث وكامن في الخلايا.

من نتائج ذلك — إلى جانب صعوبة التقييم السليم للمراحل لتحديد مواضع العلل — أن أزمة مصداقية تحكمت في الأمة وأفقدتها الثقة في أي شيء. وفي كل شيء، وذلك شعور موحش ومقبض.

إن عمليات التغطية على الحقائق بالأوهام المخدرة المغيبة وبالأحلام الهائمة وبالتدليس المستتر والجريء أَلقت حمولاتها على الأزمة.

وأنتم تذكرون في تجربة الأزمة الفرنسية سنة ١٩٤٠ أن الأزمة كانت في جوهرها تناقضا بين الواقعية السياسية داخل حدود، وبين الحلم مسلحا بالإرادة الإنسانية والتاريخية بغير حدود. ولم يكن هناك دور للكذب أو الوهم أو التدليس.

بمعنى أن "بينان" وقف يرسم صورة دقيقة لما يراه من أحوال الأمة الفرنسية، ووجد من يصدقه. لكن "ديجول" وقف يعبر عن موقف مسقبلي بإمكانياته لأزمة واقعة، ووجد من يصدقه.

لكن كلا منهما إلتزم بما رأى: أولهما بما رآه بصره، وثانيهما بما رآته بصيرته.

وفي الحالتين، فقد كانت الأمة الفرنسية تعرف ما يمكن أن ينتظرها مع "بينان" أو مع "ديجول"، ومن هذه المعرفة فقد كان في استطاعتها أن تملك روحها على الأقل.

— إن صورة الحالة النفسية للأمة دخل عليها خلل أفقدها التوازن في تقدير ما حل بها، وأعترف أنني أقتررب من هذه المسألة على حرج واستحياء. ومؤدى هذه المسألة أن مصر فتحت أوراقها ولعلها في بعض الأحيان مزقتها، وبالتالي فإن حجم مسؤوليتها عن الأزمة لم يظهر فقط، لكنه تعرض أيضاً لعملية تركيز عليه أساءت له إلى حد التشويه، في حين أن بقية المسؤوليات العربية الأخرى عن الأزمة وضعت أوراقها جميعا في خزائن الصمت. إن الأمة كانت تحتاج إلى محاسبة نفسها بالفعل. ولما كان الحساب في حاجة إلى وقائع أو شهادات، ولما كانت الوقائع والشهادات من غير مصر غائبة، فإن أحدا سواها لم يوضع موضع المساءلة، وذلك أضعف تأثيرها وأخذ من دورها في ظرف لم تظهر فيه أدوار بديلة تملأ الفراغ أو تعوّض عن جزء منه.

واعترادي أن مصر ظلمت نفسها بكل ما قيل فيها حقا وباطلا عن مسؤوليات وتبعات الأزمة. وكان أغرب ما حدث أن الآخرين تلقفوا ما قيل في مصر بالحق والباطل واعتبروه كل حساب الأزمة، وأعفوا أنفسهم. وبالطبع فقد ساعدت على ذلك حماقة الأهواء في السياسة المصرية، كذلك ساعدت عليه أزمة الإعلام العربي في مراكزه التقليدية في القاهرة وبيروت وغيرهما، ثم ما ترتب على ذلك من ظاهرة هجرة الإعلام العربي إلى مواقع بعيدة عن أوطانه. ذلك مع اعترافي بأن هذا الإعلام المهاجر والذي يحتاج في هجرته إلى سند الأغنياء، أدى بعضه — وما زال يؤدي — جهدا يستحق الإشادة. ولعله بهذا الجهد يدفع ضريبة الظروف التي تكتنف عمله في منفاه الاضطرابي!

نتيجة ذلك نفسيا أن العالم العربي فريقان: فريق يعيش مع عقدة الذنب بأكثر من اللازم، وفريق يعيش مع عقدة الإنكار يواصل بها هربه الدائم من المسؤولية.

* أصل إلى المجموعة الثالثة من الملابس وقد وصفتها بأنها غريزية. ومقتضاها أن الأمة في حالة تخوف وقلق وحذر بالغريزة تأخذها جميعا إلى موقف حيرة شديدة.

فهي تبحث عن حلول لأزمته عن طريق العمل السلمي، وليس عن طريق الانقلاب المسلح. وهي تتلمس الطرق إلى ذلك، وتجد الأفق ظلما، أو غياما إذا شئنا التناؤل.

إنها تعرف طبائع الحكم في أوطانها، وهي غير راضية عما تراه، لكنها تدرك بالغريزة أن الحكم مدجج بالسلاح، وهي لا تريد أن تقاتله. ثم تجد نفسها في حرب معه. وهي تريد ولكنها لا تعرف كيف تحاوره أو تحاسبه. وهي في حاجة إلى قيادات تعبر وتوجه وتقدم، لكن القيادات التي تعرض نفسها ليست أفضل بكثير مما هو مسلط عليها بالفعل.

إن تجربة هذا البلد الذي تعيشون فيه والذي نلتقي الآن في عاصمته الباهرة، ما زالت قادرة على العطاء والإلهام. سنة ١٩٦٨ كما تذكرون كانت فرنسا تحت قيادة "ديجول" قد مشت على الطريق الطويل من الهزيمة العسكرية أمام الألمان إلى العودة الكاملة كشريك في إدارة العالم.

ومع ذلك، فإن هذا البلد — حتى مع بطل وطني كبير من طراز "ديجول" — أحس بالحاجة إلى التغيير والتجديد. وتذكرون افتتاحية شهيرة نشرتها جريدة "الموند" سنة ١٩٦٨ وكان عنوانها "فرنسا تشعر بالملل". وكانت هذه المقالة إشارة ضمن إشارات.

إن "ديجول" كما تعرفون — رغم جرح كبريائه — تلقى الإشارات وردّ بمرارة: "إن فرنسا لم تعد تريدني". وكان في ذلك مدركا لحقائق الحياة، خصوصا ومظاهرات الشباب حوله تنادي بأن "عشر سنوات من حكمه فيها الكفاية".

وقرر "ديجول" أن ينسحب إلى العزلة في قريته بعيدا عن السلطة وعن الأضواء وعن باريس. في الأحوال العربية شيء مشابه وشيء مختلف.

الأمة ليست في "حالة ملل" مثلما كانت فرنسا سنة ١٩٦٨، ولكنها — أسوأ من ذلك — في حالة اكتئاب جماعي. ولكن السلطة التي استدعت هذه الحالة في العالم العربي لا تملك حساسية "ديجول" أو كبرياءه. والمزعج أن هذه السلطة لم تمسك بالحكم عشر سنوات فقط كما كان الحال مع "ديجول"، وإنما تقول الأرقام إن متوسط عمر الأنظمة الحاكمة في العالم العربي وبنفس الأشخاص والوجوه — هو تسعة عشر عاما، وبدون أسطورة الجنرال الكبير أو سجله.

برغم ذلك، فإن الأمة العربية ليست مبالغة فيما تطلبه أو متجاوزة، فهي فيما أحسب ورغم إحساسها بما هو أكثر من الملل لا تريد أن تقفز إلى تغييرات أو تجديدات غير مأمونة أو غير واضحة. إنها — فيما أظن — لا تريد من أحد أن ينسحب أو يعتزل. وقصارى ما تريده أن تعرف حقائق أمورها وأن تفهم واقع أحوالها.

وهي لا تريد أن تحاسب أو تحاكم، ولا تطلب المستحيل، ولا تتصور أن ما حدث كله يمكن إنكار عواقبه أو الغاؤه، فهي متيقنة من أن مكان عيونها في مقدمة رأسها وليس خلفها، وتلك خاصية الخلق الإنساني.

أي أن الأمة لا تبحث عن شيء في الماضي، وإنما هي تبحث عن شيء في المستقبل، وهي تتمنى الذهاب إلى هذا المستقبل بطريقة سلمية خالية من العنف برغم ظهور بوادر على نفاذ الصبر. ومن واجب الجميع بغير استثناء أن يساعدوا على فتح هذا الطريق السلمي إلى المستقبل.

* * *

وقد يقول بعض الأصدقاء هنا، إنني لم أفعل الآن إلا ما فعلناه جميعا من قبل حين دخلنا إلى توصيف الأزمة وأحوالها.

وإلى حد ما، فإنني أعترف بذلك، لكنني أزعم بعده أنه بالضبط ما نحتاج إليه وما نملكه الآن.

دعونا نتذكر أن الكشف عن العلل العضوية والنفسية اختلفت أساليبه.

* في العلل العضوية كان الفحص في البداية بالنظر، ثم تلاه الفحص باليد.

ثم ظننا أن الكشف بلغ مدى دقته باستعمال ميزان الحرارة وجهاز قياس الضغط.

والآن، نعرف من وسائل الفحص ما لا أول له ولا آخر. فهناك التحاليل المعملية كيميائية ومناعية وجينية، وهناك الوسائل التصويرية بالأشعاعات تنفذ إلى كل موقع في الجسم، وهناك الدراسات الفسيولوجية والكهربية تختبر كل جزئية، وهناك المناظير الداخلية تخترق أعماق الجسم، وهناك تحاليل ودراسة الأنسجة تفك تلامس التركيب البشري ذاته.

وكل وسيلة من هذه الوسائل تحمل معها آلاف الاختبارات، حتى لقد أصبح في مقدور الطب أن يرصد العلل المتربصة بأي إنسان قبل أن يولد.

* ونفس الشيء تقريبا ينطبق على العلل النفسية، ففي أزمة سحيفة كان دواؤها بالسحر والاستعانة بالجن، ثم تحول العلاج إلى الحجز والحجر، ثم أصبح الآن غوصا في أعماق النفس يستطلع مكوناتها ليستخرج منها ما يكفيه للتحليل والمعرفة. ثم جاء الدور على العقاقير المعبأة لإعادة التوازن إلى الأعصاب التي أصابها الاضطراب.

وإذا كان يقال في الطب إن تشخيص الأمراض نصف الطريق إلى علاجها، فإن القول نفسه ينطبق على "الأمراض السياسية".

ومؤدى ذلك أنه طالما لم نتوصل إلى دواء لعلنا، فمعنى ذلك أن هناك خطأ أو نقصا في التشخيص. وتظل إعادة الفحص ضرورية خصوصا بما يستجد من وسائل قادرة على الإحاطة بكل الأبعاد والنفوذ إلى أعماق الأعماق. كذلك، فنحن في حالة وعي وقدرة طالما أننا نبحث عن حل، ولعل تلك واحدة من الظواهر الملفتة على طول العالم العربي وعرضه. ففي كل ركن منه مناقشة، وفي كل محفل فيه حوار. ومعنى ذلك أن إرادة الشفاء لدينا، وكذلك إرادة الصحة، إذا استطعنا التوصل إلى تشخيص سليم.

على أن هناك مشكلة تنتظرنا وقد وصلنا إلى هذا الحد. وتلك المشكلة هي التساؤل عن "أي نوع من الأطباء يمكن أن يتصافد وجوده قرب الحالة العربية عندما يستوفي الفحص والتحليل والإحاطة والنفوذ أغراضه وتسبح فرصة لمباشرة تجربة العلاج؟" - وأحسب أن مخاوفكم ومخاوفي أن تسبح الفرصة وليس هناك طبيب مؤهل - وليس مشعوذا أو مغامرا - قرب الحالة العربية، وهنا تقع المحظورات التي يلزم توقيها بأي ثمن:

* أولها محظور ضياع الفرصة والاستسلام لعملية نحر وتآكل لا يعرف أحد إلى أين تصل؟

* والثاني محظور الاندفاع إلى الفوضى الشاملة، ولفترة قد تطول، حتى تبرز في الداخل قوة تقدر على ضبط الأمور، أو تجيء من الخارج قوة تتولى هذه المهمة!

وأضيف أن هذه الفوضى الشاملة قد تسحب معها - وفي الغالب أنها إذا جاءت سوف تسحب - زلازل عنيفة على شقوق وانفلاقات جاهزة للزلازل، وهذا هو أخطر الاحتمالات على أي مستقبل عربي وسط كل الامكانيات الهائلة الزاحفة مع القرن الواحد والعشرين.

واعتقادي أن ما يليق بتاريخ وميراث الأمة وما يقتضيه مستقبلها في الوقت نفسه، يفرض أن تتصدى الهمم لكي تتخطى الظنون. والمخرج الذي يتعلق به أمني هو أن تتنبه العناصر المستتيرة في الأمة سواء في أوطانها أو مهاجرها إلى مهمة واقعة عليها – وليس على غيرها – وأن تتقدم جميعاً إلى دور الفاعل، وليس دور المراقب. وإلى دور المؤثر، وليس دور المهتم.

إن الأمة، رغم الأزمة وحمولاتها الثقيلة، ورغم النفايات المسمومة المبعثرة على تخومها، ما زالت تملك طاقات وموارد معنوية ومادية ضخمة ومؤهلة للتغيير والتجديد.

هناك ملايين من الرجال والنساء المتعلمين والعارفين بإمكانيات العصر ووسائله.

وهناك مئات ألوف من المستعدين لمسؤوليات التحضير والتخطيط، والتنفيذ والإدارة.

وهناك في قلاع الإنتاج والمدن الصناعية الجديدة همم وخبرات.

وهناك في مواقع البناء والتعمير عقول وسواعد تعطي لمحات من مستقبل تستطيع الأيدي تلمسه.

وهناك كتل عريضة من جماهير واسعة، فاهمة ومدركة، وهي لم تفقد يقينها، ولم تلق سلاحها استسلاماً لغارات الخارج والداخل على ثرواتها وعلى أحلامها في الوقت نفسه.

لكن هناك في اعتقادي ضرورة للسعي إلى خلق تيار عريض متسق متوافق ونشيط تكون له الأهلية والكفاءة على استكمال عملية درس وتحليل واستيعاب عوامل الأزمة وتطوراتها، وتكون له مكانة وفرصة التواجد بقرب اللحظة الحرجة – لحظة "الفيض والجلأ" – على يستطيع التأثير والتوجيه، عندما يقع شعاع كاشف على بداية طريق الحل.

ثم أقول، لكم إن الأمة في حاجة إليكم. أنتم هنا في الغربة تستطيعون أن تفعلوا الكثير جنباً إلى جنب مع هؤلاء الذين يعيشون هناك في الاغتراب.

ثم تبقى جملة واحدة، أتمنى فيها ألا أكون قد فعلت أمامكم اليوم مثلما فعل ذلك الشيخ الفقيه الذي قيل عنه قديماً إنه "فسّر الماء بعد الجهد بالماء!"

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً لكم جميعاً.